

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان -

الملحق الجامعية - مغربية -

قسم العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية

تخصص : مالية

تقرير بحث لنيل شهادة الليسانس ل م د. تحت عنوان:

الإندماج المصرفي

تحت إشراف الأستاذة المحترمة:

بن شعيب فاطمة الزهراء

من إعداد الطالبة:

قناد أسماء

السنة الجامعية: 2013 - 2014م



الإهداء

الحمد لله واسع العطاء ذي العظمة والكبرياء كتب على أهل الدنيا الفناء وجعلها دار الامتحان والابتلاء وجعل الآخرة لمن خافه فناء والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد الأصفياء وعلى آله الأتقياء ومن تبعه بإحسان إلى يوم الفناء سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أما بعد أهدي ثمرة جهدي إلى:

جنة القلب ونور الفؤاد إلى أعذب إسم نطقت به شفطاي إلى القلب الكبير المليء بالحب والرفقة والعدوية إلى من كانت لي تعزية في الحزن ورجاء في اليأس وقوة في الضعف إلى من بذرت حياتها من أجل أن ترفع عني القلة والعزة والذلة...

أمي

إلى من عشت في كنفه ورعايته وحبه وعطفه ولم يبخل علي يوماً بنصاحه ودعواته... أبي

إلى التي رفعت مغنوياتي بنصاحها ودعائها المتواصل ورأيت في عينيها فرحة نجاحي... جدتي

إلى من تقاسموا معي طعم الحياة إلى أعز الأشخاص، إخوتي: فاطمة الزهراء، طيب، أمينة ونصفها الثاني مختار وأبناءها الأحباء محمد وأنفال.

إلى من تربيته معهما وكانتا لي أكثر من أختين، عماتي: عليّة وسميرة

إلى كل من تربطني بهم صلة الرحم

إلى زملاء الدراسة

إلى أستاذتي الكريمة بن شعيب وكل الأساتذة الذين ساهموا في تعليمي بدون استثناء

كلمة شكر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز

هذا العمل المتواضع وأسأل الله أن يرجع علينا بالنفع العميم وأن يكون

عملا مشرفا لي ولأستاذتي الفاضلة.

ومن خلال هذا البحث يشرفني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان

لأستاذتي المشرفة بن شعيب فاطمة الزهراء والتي كان لها الفضل الكبير في متابعة هذا العمل

منذ بدايته إلى غاية إتمامه، وأدعو الله لها بالتوفيق

والنجاح في حياتها ومسيرتها المهنية

والعلمية.

كما أتقدم بشكر خاص إلى كل الأساتذة الذين رافقونا في

مسيرتنا الدراسية بدون استثناء.

وشكرا

الفهرس



الفهرس:

02 المقدمة العامة
06 الفصل الأول: البنوك وتأثيرات العولمة
06 مقدمة الفصل الأول
07 المبحث الأول: أساسيات حول البنوك
07 المطلب الأول: تعريف البنك وخصائصه
07 أولاً: تعريف البنك
07 ثانياً: خصائص البنوك
08 المطلب الثاني: أنواع البنوك
08 أولاً: البنك المركزي
08 ثانياً: البنوك التجارية
08 ثالثاً: بنوك الإستثمار
08 رابعاً: البنوك الإسلامية
09 خامساً: البنوك المتخصصة "غير التجارية"
09 سادساً: البنوك الشاملة "Universal Banks"
09 سابعاً: بنوك الأعمال
09 المطلب الثالث: وظائف البنوك
09 أولاً: قبول الودائع وتنمية الادخار
10 1. حسابات جارية (دائن)
10 2. حسابات صندوق التوفير
10 3. حسابات ودائع (باخطار)
10 4. حسابات ودائع (لأجل)
10 ثانياً: منح القروض
10 1. قروض قصيرة الأجل
10 2. قروض متوسطة الأجل

10	3. قروض طويلة الأجل
11	ثالثاً: تقديم الخدمات المصرفية
13	المطلب الرابع: أهداف البنك ومبادئه
13	أولاً: أهداف البنك
13	1. الربحية
13	2. الأمان
13	3. السيولة
13	ثانياً: مبادئ البنك
13	1. السرية
13	2. حسن المعاملة
13	3. الراحة والسرعة
14	4. كثرة الفروع
15	المبحث الثاني: النشاط المصرفي في ظل العولمة
15	المطلب الأول: تعريف العولمة وأنواعها
15	أولاً: تعريف العولمة
16	ثانياً: أنواع العولمة
16	1. عولمة الإنتاج
17	2. العولمة المالية
17	المطلب الثاني: أسباب العولمة وخصائصها
17	أولاً: أسباب العولمة
18	ثانياً: خصائص العولمة
18	1. سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية
18	2. ديناميكية العولمة
18	3. تزايد الاتجاه نحو الإعتماد الاقتصادي المتبادل
18	4. وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي

19	5. تعاضم دور الشركات متعددة الجنسيات
19	6. تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة
19	7. تقليص درجة سيادة الدولة القومية وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية
19	المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات العولمة
19	أولاً: إيجابيات العولمة
20	ثانياً: سلبيات العولمة
21	المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للعولمة
21	أولاً: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية
21	ثانياً: التحول إلى البنوك الشاملة
22	ثالثاً: تنوع النشاط المصرفي والاتجاه في التعامل في المشتقات المالية
22	رابعاً: ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل
22	خامساً: إحتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية
23	سادساً: الإندماج المصرفي
23	سابعاً: خصخصة البنوك
23	ثامناً: تزايد حدوث الازمات بالبنوك
23	تاسعاً: تزايد مخاطر أنشطة غسل الأموال من خلال البنوك
24	عاشراً: إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية
25	خلاصة الفصل الأول
27	الفصل الثاني: استراتيجيات الإندماج المصرفي وأسسه النظرية
27	مقدمة الفصل الثاني
28	المبحث الأول: ماهية الاندماج المصرفي
28	المطلب الأول: تعريف الإندماج المصرفي
28	أولاً: الدمج المصرفي
28	ثانياً: الاستحواذ
28	ثالثاً: الإندماج

29	المطلب الثاني: أنواع الإندماج المصرفي وأشكاله القانونية
29	أولاً: أنواع الاندماج المصرفي
29	1. الإندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة
30	2. الإندماج المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج
30	3. معايير أخرى للإندماج المصرفي
31	ثانياً: الأشكال القانونية للإندماج المصرفي
31	1. الدمج أو الإندماج القانوني
31	2. التوحيد القانوني
32	3. الدمج عن طريق شراء أسهم المصرف المندمج (الإستحواذ)
32	المطلب الثالث: أسباب الإندماج المصرفي
33	المطلب الرابع: أهداف الإندماج المصرفي
33	أولاً: أهداف استراتيجية طويلة الأجل
33	ثانياً: مجموعة الأهداف السياسية المرحلية متوسطة الأجل
33	ثالثاً: مجموعة الأهداف التكتيكية قصيرة الأجل
34	المبحث الثاني: الأسس النظرية لعمليات الإندماج المصرفي
34	المطلب الأول: مراحل الإندماج المصرفي
36	المطلب الثاني: شروط الإندماج المصرفي
36	المطلب الثالث: ضوابط ومحددات الإندماج المصرفي
36	أولاً: ضوابط نجاح الإندماج المصرفي
37	ثانياً: محددات الإندماج المصرفي
38	المطلب الرابع: نظريات الاندماج المصرفي
38	أولاً: نظرية تعظيم القيمة
38	1. نظرية الكفاءة
38	2. نظرية الاحتكار
38	3. نظرية القيمة

38 ثانيا: نظريات الكفاية
39 1. نظرية الكفاية التفاضلية
39 2. نظرية الإدارة غير الكفوءة
39 3. نظرية التعاون التشغيلي
39 ثالثا: نظرية بناء السيطرة
39 رابعا: نظرية المعلومات والإشارات
39 خامسا: نظرية الإزعاج أو القلق
40 المبحث الثالث: آثار الإندماج المصرفي وضرورة الخصخصة
40 المطلب الأول: الآثار الإقتصادية الإيجابية للإندماج المصرفي
42 المطلب الثاني: الآثار الإقتصادية السلبية للإندماج المصرفي
43 المطلب الثالث: الآثار القانونية المترتبة عن الإندماج المصرفي
43 أولا: بالنسبة الى عضوية مجلس الادارة
43 ثانيا: بالنسبة الى الدائنين
43 ثالثا: بالنسبة الى المدينين
43 رابعا: بالنسبة لعقود الايجار للمصرف المدموج
44 خامسا: بالنسبة لعقود العمل
44 سادسا: بالنسبة للمنافسة
44 سابعا: بالنسبة للسرية المصرفية
44 المطلب الرابع: معوقات الدمج المصرفي العربي
45 المطلب الخامس: علاقة الإندماج المصرفي بالخصخصة وزيادة القدرة التنافسية
47 خلاصة الفصل الثاني
49 الفصل الثالث: الإطار العملي للإندماج المصرفي
49 مقدمة الفصل الثالث
50 المبحث الأول: آليات الإندماج المصرفي
50 المطلب الأول: طرق تقييم البنك بغرض الاندماج

50	أولاً: علاوة القيمة الدفترية (Premium to book value)
51	ثانياً: مضاعف سعر الربحية (P/E) Price to Earning's Share
52	ثالثاً: التسعير وفقاً لسعر السهم السائد (Price to Prevalling Stock Price)
52	المطلب الثاني: أساليب سداد قيمة البنك المندمج
52	أولاً: العروض النقدية (Cash Offers)
52	ثانياً: مبادلة سهم بسهم (Share For Share Exchange)
53	ثالثاً: السندات القابلة للتحويل (Convertible Loan Stock)
53	رابعاً: السندات المصحوبة بحقوق الإكتتاب (Loan Stock with Warrants)
53	المطلب الثالث: الطرق المحاسبية عن اندماج البنوك
54	أولاً: المحاسبة وفقاً لأسلوب تجميع المصالح (إندماج الحقوق)
54	1. خصائص طريقة اندماج الحقوق
55	2. متطلبات استخدام أسلوب التجميع المحاسبي
56	3. مثال تطبيقي عن المحاسبة وفقاً لأسلوب تجميع المصالح
59	ثانياً: المحاسبة وفقاً لأسلوب الشراء
59	1. طريقة الشراء
60	2. الشهرة الناشئة عن التملك
60	3. الشهرة السالبة الناشئة عن التملك
60	4. مثال تطبيقي للإندماج وفقاً لأسلوب الشراء
66	ثالثاً: المقارنة بين الطريقتين: (طريقة الشراء مقابل طريقة تجميع المصالح)
67	رابعاً: المقارنة بين مزايا وعيوب طريقتي الشراء وتجميع المصالح
68	المطلب الرابع: منافع وتكاليف الاندماج المصرفي
68	أولاً: المنافع
68	ثانياً: التكاليف
69	المبحث الثالث: تجارب الإندماج المصرفي
69	المطلب الأول: عمليات الإندماج المصرفي عالمياً

69	أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية
70	ثانياً: اليابان
70	ثالثاً: أوروبا
71	رابعاً: عبر الحدود
72	المطلب الثاني: عمليات الإندماج المصرفي في الدول النامية والعربية
75	المطلب الثالث: واقع الجزائر من الإندماج المصرفي
76	أولاً: إندماج البنوك الجزائرية مع بنوك أجنبية
77	ثانياً: إندماج البنوك العمومية مع البنوك الخاصة الجزائرية
77	ثالثاً: إندماج البنوك العمومية فيما بينها
79	خاتمة الفصل الثالث
81	الخاتمة
84	قائمة المصادر والمراجع

فهرس الأشكال والجداول:

الرقم	البيان	الصفحة
(1) الشكل	وظائف البنوك	12
(2) الجدول	مراحل الإندماج المصرفي	35
(3) الجدول	المقارنة بين المحاسبة عن طريق الشراء والمحاسبة عن طريق تجميع المصالح	66
(4) الجدول	مزايا وعيوب كل من المحاسبة عن طريق الشراء والمحاسبة عن طريق تجميع المصالح	67
(5) الجدول	عدد حالات الإندماج المصرفي في الدول العربية	73
(6) الجدول	أهم عمليات الدمج بين المصارف العربية في الفترة ما بين 1999 - 2002	74



المقدمة

المقدمة:

يمارس الجهاز المصرفي دورا بارزا في الحياة الاقتصادية، فهو أداة لا يمكن الاستغناء عنها لكونه عاملا هاما في تمويل المشاريع والمساهمة في ترقية المبادلات وتطوير الاقتصادي الوطني. ويعتبر التمويل المصرفي للمؤسسات الاقتصادية وللعائلات أحد المصادر الأساسية لمواردها المالية في المؤسسات التي تضمن لها استمرارية النشاط في محيط اقتصادي يعرف صعوبات.

وقد تعرضت الأنظمة المالية والمصرفية لتغيرات جوهرية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي بحيث تعد من أكثر الأنشطة تأثرا بمظاهر العولمة المالية والتي تتمثل أهم ملامحها في التطورات والتحويلات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية، وفي مقدمتها: التحرر المالي، التحول نحو البنوك الشاملة، خصخصة البنوك، إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية والتوسع في عمليات الاندماج المصرفي.

تعتبر ظاهرة الاندماج المصرفي أحد أبرز مظاهر الإستعداد لعالم ما بعد العولمة والمنافسة والتحكم بآليات الإقتصاد العالمي، فقد أدى انطلاق حركة الإنفتاح الكامل للأسواق أمام المنافسة وتسارع وتيرة نمو التجارة العالمية بمعدلات تبلغ ضعفي معدلات نمو الإنتاج العالمي إلى انتشار "حمى الاندماج" عالميا وانخراط المزيد من الشركات والمؤسسات المالية المصرفية في صفقات اندماج غير مسبوقه. وتعزى هذه الظاهرة إلى ازدياد عمليات الدمج فيما بين المؤسسات المصرفية والمالية بوجه عام في السنوات الأخيرة لغرض تحقيق أهداف استراتيجية اقتصادية دفاعية قوية تتطلب النمو والتوسع كما تكون إلى جانب مؤسسات مصرفية قوية تستخدمها السلطات الرقابية للإشراف على إنقاذ مؤسسات مصرفية أخرى ضعيفة وذلك لكي تتأقلم مع مستجدات البيئة الداخلية والظروف الخارجية المحيطة بها.

وقد خرج الإندماج المصرفي في نظرياته ونظراته الجديدة من إطار البنيوية الهيكلية لاقتصاديات الحجم والنطاق والسعة إلى نطاق ما بعد الحداثة، فما تزال هذه النظريات مفتوحة وواعده بإنجازات باهرة متلاحقة، وإن ما تطرحه من تيارات واتجاهات تقع في دوائر قضايا العولمة، وطرق التعولم وأساسيات التواجد الفاعل في عالم الغد. فالاندماجات بين البنوك لا تقتصر على أنواع معينة بذاتها، بل إن عالم البنوك في اندماجاته يفرز أنواعا جديدة باستمرار دون التقيد بقوالب نمطية بذاتها، فهذه الإندماجات تلعب في العديد من الدول دورا أساسيا فيما يمكن أن يطلق عليه إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، خاصة وأن المستجدات والأزمات المالية التي حدثت في التسعينات قد أجبرت القائمين على تنظيم الأجهزة المصرفية على تغيير هذه الأوضاع.

وانطلاقا من أهمية هذه الفكرة والدور الكبير الذي يلعبه الإندماج المصرفي وسط الساحة المصرفية سنحاول التعرف على ما يتضمنه هذا التعبير الإقتصادي من معنى بالإجابة على الإشكالية التالية:

- كيف تتم عملية الإندماج المصرفي؟ ولماذا يعتبر ضرورة للإصلاح المصرفي وزيادة القدرة التنافسية؟

فرضيات البحث:

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن أن نطرح الفرضيات التالية:

1. يحقق الإندماج المصرفي مجموعة من الآثار منها الإيجابية كتوسيع القاعدة الرأسمالية ورفع القدرة التنافسية، وكذا السلبية كزيادة التركيز المصرفي وظهور احتكار القلة.
2. من شأن الإندماج المصرفي خلق مصارف كبيرة قادرة على تقديم كافة الخدمات المصرفية بمستوى عال وكفاءة عالية.
3. يعمل الإندماج المصرفي على تقليل الأزمات المصرفية وحماية المؤسسات المصرفية من الإفلاس.
4. إن عملية الإندماج المصرفي على مستوى القطاعات المصرفية العربية ستكون وسيلة لبناء تكتلات مصرفية عربية كبيرة وقادرة على التعامل مع تداعيات العولمة ومعايير التحرر المالي.

دوافع اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار هذا الموضوع نظرا لكونه يمس قطاعا حساسا وفعالا في التنمية الإقتصادية من خلال أساليبه العلمية في ضبط معدلات التضخم وإعادة التوازن للإقتصاد، إضافة إلى أن القطاع المصرفي يعد دعامة أساسية لبناء الاقتصاديات العربية بوصفه المنصة التمويلية الأولى والرئيسية للأنشطة الاستثمارية وقاطرة النمو الإقتصادي والإجتماعي.

منهجية البحث:

لقد تمت دراسة هذا الموضوع باستخدام المنهج الوصفي من خلال الإطار النظري وذلك بالتعرض إلى (المفهوم، الأنواع، الدوافع، الإيجابيات والسلبيات). إضافة إلى استخدام منهج دراسة حالة وذلك من خلال استخدام بعض المعادلات الرياضية التي تمت بواسطتها دراسة الأمثلة التطبيقية عن المحاسبة عن اندماج البنوك وفقا لطريقتي الشراء واندماج الحقوق وكذا دراسة المنافع والتكاليف، والمعطيات الإحصائية المتعلقة بمختلف عمليات الإندماج الحاصلة على المستوى العالمي والعربي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث باعتباره أحد أهم استراتيجيات النمو الخارجي وأحد السبل المتاحة أمام المصارف الصغيرة للخروج من الأزمات المصرفية وحمايتها من الإفلاس. ويشكل الإندماج المصرفي أداة فعالة للتوسع والنمو أي زيادة حجم الوحدة المصرفية للوصول إلى الحجم الأمثل والاقتصادي، فمن أجل تثبيت مركزه في السوق وضمان متانته يعتمد مصرف ما إلى ضم مصرف آخر إليه أو أكثر للاستفادة مما توفره من مزايا ووفرات اقتصادية ومالية واحتلال مساحة وحصة أكبر في السوق.

محتويات البحث:

وإماما بمختلف الجوانب الرئيسية للموضوع وبغية الوصول إلى تحقيق الهدف المسطر تم تقسيم الدراسة إلى: مقدمة، ثلاث فصول، وخاتمة.

حيث اشتمل الفصل الأول على مبحثين الأول تضمن مختلف الأساسيات المتعلقة بالبنوك باعتبارها المنصة التمويلية الأولى للإقتصاد بينما اشتمل الثاني على النشاط المصرفي في ظل العولمة ومختلف آثارها الاقتصادية وسط الساحة المصرفية كونها السبب الأول والرئيسي في ظهور هذه الظاهرة.

أما الفصل الثاني فقد تضمن مختلف الاستراتيجيات الخاصة بالاندماج المصرفي وأسس النظرية وقد قسمنا الفصل هذا إلى مباحث ثلاث وذلك من خلال عرض لماهيته ومختلف أنظمة التجميع التي عرفتها المصارف في أول مبحث، وأسس النظرية من ضوابط ومحددات ونظريات في ثاني مبحث، مع مختلف الآثار الاقتصادية المترتبة عنه سواء كانت إيجابية أو سلبية أو قانونية مرورا بمعوقات الدمج في المصارف العربية وصولا إلى العلاقة التي تربطه بالخصخصة وزيادة القدرة التنافسية.

أما خلال الفصل الثالث فقد ركزنا على الإطار العملي للاندماج المصرفي حيث يحتوي المبحث الأول على آلياته والمتمثلة في طرق تقييم البنك بغرض الاندماج وأساليب سداد قيمة البنك المندمج وكذا الطرق المحاسبية عن اندماج البنوك فضلا عن المنافع والتكاليف، وأخيرا يتعرض المبحث الثاني إلى رصد التجارب المتميزة عبر العالم وذلك بالتطرق إلى تطور سوق عمليات الاندماج عالميا وكذا في الدول النامية والعربية وصولا إلى واقع الجزائر من الاندماج المصرفي.



الفصل الأول:

البنوك وتأثيرات العولمة



الفصل الأول: البنوك وتأثيرات العولمة:

مقدمة الفصل الأول:

تعتبر البنوك بمختلف أنواعها المصدر الأساسي لتمويل المؤسسات بأنواعها المختلفة، كما تعتبر العنصر الأساسي لاقتصاد البلاد والحياة الاقتصادية، فهي أداة لتنفيذ السياسة النقدية وتمويل المؤسسات الاقتصادية.

ينتج للبنك حقوق تمثل أصله ويترتب عليه التزامات تمثل خصومه، ويعود الفضل الحقيقي لظهور البنوك بالمفهوم الحديث للصاغة والصارفة الذين كانوا يقبلون إيداع النقود لديهم مقابل إيصالات إيداع أخرى والتي تطورت فيما بعد إلى شبكات.

وقد أصبحت ظاهرة العولمة من أكثر الظواهر التصاقاً بالنشاط الاقتصادي بصفة عامة والنشاط المصرفي بشكل خاص، وعلى الرغم من أن العولمة كظاهرة عالمية لها جوانبها السياسية والاجتماعية المتنوعة فإنها مصرفياً قد اتخذت أبعاداً ومضامين جديدة جعلت البنوك تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبوقه. وأدت إلى انتقالها من مواقف وتصورات نشاطية ضيقة إلى أنشطة وتصورات واسعة ممتدة من أجل تعظيم الفرص وزيادة المكاسب المحققة والتطلع إلى المستقبل.

ففي ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك وبخاصة البنوك التجارية إلى التحول نحو البنوك الشاملة "Universal Banks" لتقوم بكل الوظائف التقليدية وغير التقليدية، بما في ذلك الاندماج المصرفي وتزايد التعامل في المشتقات المالية. إلا أن للعولمة مخاطر تتمثل في انتشار ظاهرة غسل الأموال وتزايد حدوث الأزمات في البنوك، وهذا ما سنتناوله بأكثر من التفصيل في هذا الفصل بعد التطرق إلى كل الأساسيات المتعلقة بالبنوك.

المبحث الأول: أساسيات حول البنوك:

إن كلمة بنك مشتقة من كلمة "بانكو" الإيطالية والتي تعني المصطبة ويقصد بها المنضدة التي يقف عليها الصراف لتحويل العملة في مدينة البندقية، وهي كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية القديمة التي يعود أصلها إلى عهد سيدنا عيسى عليه السلام في القدس. وبعد عدة تطورات أصبح البنك يعني المكان الذي توجد فيه المنضدة وتجري فيه المتاجر بالنقود.

المطلب الأول: تعريف البنك وخصائصه:

أولاً: تعريف البنك:1

البنك هو: "مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها: الإستثمار أو التشغيل أو كلاهما".

كما قد يُنظر إلى البنك على أنه "تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع وبما يتماشى مع التغيير المستمر في البيئة المصرفية".

أما من الزاوية الحديثة فيمكن النظر إلى البنك على أنه: "مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب، أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الإقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الإيداع والإستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك".

ثانياً: خصائص البنوك:2

1. تتميز البنوك بمبدأ التدرج: حيث أنها تحتل المرتبة الثانية في تسلسل الجهاز المصرفي بعد البنك المركزي إذ يمارس هذا الأخير الرقابة عليها.
2. تتميز بالتعدد والنوع: إذ يوجد بنك مركزي لكل بلد، بينما تعدد البنوك الثانوية بقدر اتساع السوق النقدي، لكن هذا التعدد لا يمنع من التفاهم بين مختلف البنوك في الإقتصاد الرأس مالي.

1- شاعر القروني، "محاضرات في إقتصاد البنوك"، الدار الجامعية، ط 1، 1988، ص 54.
2- "خصائص البنوك"، الموقع الإلكتروني: <http://www.e-campus.ufc.dz> (1013/11/21)

3. البنوك التجارية قادرة على خلق النقود: أي إصدار وسائل الدفع، وهذا الذي جعلها محل اهتمام أول في سياق الدراسات النقدية، وهي مؤسسات موضع ثقة المتعاملين معها، حيث تقوم بالوفاء بتعهداتها عند الطلب في إطار الحرص الذي تسعى من خلاله على تأكيد ثقة المتعاملين معها.

4. البنوك التجارية مشاريع رأسمالية: هدفها الربح أي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، وتكون هذه البنوك مملوكة للأفراد أو في شركات مساهمة وفق قدرة هذه الأخيرة على خلق النقود والودائع وسلطتها في تجميع المدخرات.

5. تتميز البنوك التجارية بقبولها حسابات جارية: مما جعلها على استعداد لدفع هذه الأموال إلى أصحابها عند الطلب أو في أي وقت دون ملاحظة أو حاجة إلى إشعار آخر.

المطلب الثاني: أنواع البنوك: 3

تختلف كل دولة عن الأخرى في نظامها الإقتصادي ولذلك تختلف النظم المصرفية من دولة إلى أخرى وتختلف البنوك في أنواعها تبعاً لتخصصاتها، وأهم أنواع هذه البنوك:

أولاً: البنك المركزي:

له دور هام جدا حيث يقوم بالإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة ويراقب أعمال البنوك التجارية ويقوم بأعمال المستشار النقدي للدولة ويحتفظ بحسابات لها كما يسهل جميع عملياتها المصرفية.

ثانياً: البنوك التجارية:

تقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في الغالب عن السنة، ومن أهم أعمالها: خصم الأوراق التجارية والتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع إضافة إلى فتح الإعتمادات.

ثالثاً: بنوك الإستثمار:

تقوم بتوظيف أموالها في المشروعات التجارية والصناعية لأجل طويل والاشتراك في إنشاء شركات وإقراضها لمدة طويلة، وقد أنشئ في مصر في الآونة الأخيرة منذ عام 1974 عدد كبير منها، وتتماثل هذه البنوك التجارية في قبولها للودائع والذي يمثل جزءاً رئيساً لنشاطها.

رابعاً: البنوك الإسلامية:

تقوم بقبول الودائع تحت الطلب والودائع لأجل مثل البنوك التجارية إلا أنها تختلف عن البنوك التجارية في طريقة توظيف الأموال، حيث أن البنوك التجارية تعتبر الفائدة أساس التعامل في حين أن البنوك الإسلامية تعتمد

3- محمد عبد الفتاح الصيرفي، "إدارة البنوك"، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط 1، ص ص 5 - 6.

على المضاربة الإسلامية في توظيف أموالها، ويعتبر هذا البنك من البنوك التجارية بالنظر إلى الطبيعة الغالبة للنشاط الذي يزاوله.

خامساً: البنوك المتخصصة "غير التجارية":

تعتمد هذه البنوك على مصادرها الداخلية في القيام بوظائفها حيث تعتمد في تمويل أنشطتها التي تخصص فيها على مواردها الذاتية ولا تمثل الودائع بالنسبة لها دوراً ملحوظاً كما أن تجميع الودائع لا يمثل واحداً من أغراضها بل يجب ملاحظة ما يلي بالنسبة للبنوك المتخصصة:

1. يتمثل النشاط الرئيسي للبنوك المتخصصة في القيام بعمليات الإئتمان طويل الأجل لخدمة نوع محدد من النشاط الإقتصادي.

2. لا تعتمد البنوك المتخصصة على قبول الودائع تحت الطلب وكأحد الأنشطة الرئيسية لها.

3. تعتمد البنوك المتخصصة في تمويل أنشطتها على مواردها الذاتية ومصادرنا الداخلية التي تتمثل في رأس المال والاحتياطيات والقروض طويلة الأجل المتمثلة في السندات التي تصدرها.

سادساً: البنوك الشاملة "Universal Banks":

وهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها، وهي تفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال.

سابعاً: بنوك الأعمال:5

هي بنوك ذات طبيعة خاصة وتقتصر مهمتها على المساهمة في تمويل وإدارة المنشآت الأخرى عن طريق إقراضها والاشتراك في رأس مالها أو الإستحواذ عليها، وبالتالي فهي تعمل في سوق رأس المال في سوق النقد.

المطلب الثالث: وظائف البنوك:

أولاً: قبول الودائع وتنمية الادخار:6

تقوم البنوك التجارية بقبول ودائع الأفراد والهيئات التي تدفع عند الطلب أو بناء على إخطار سابق أو بعد انتهاء أجل محدد. ويمكن تقسيم أنواع الإيداعات التي يقدمها المودعون لدى البنك التجاري إلى أربعة أقسام رئيسية هي:

4- عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 52.

5- الموقع الإلكتروني: www.dzworld.org (2014/1/3).

6- محمد عبد الفتاح الصيرفي، نفس المرجع السابق، ص 3.

1. **حسابات جارية (دائن):** وهي الحسابات التي تتضمن معاملات متبادلة بين البنوك وطرف آخر وقد يتمثل الطرف الآخر في شخص أو أشخاص طبيعيين أو في أشخاص اعتباريين. وتعتبر الحسابات الجارية الدائنة لدى البنوك التجارية بمثابة مصدر من مصادر الأموال الهامة لدى هذه البنوك.
2. **حسابات صندوق التوفير:** تشجع البنوك التجارية العملاء على الإدخار عن طريق فتح حسابات توفير لهؤلاء العملاء تمنحهم بعض المميزات مثل دفع نسبة فائدة سنوية محددة عن المبالغ التي يحتفظ بها العملاء في حسابات صندوق التوفير وتحدد قيمة الفائدة التي يحصل عليها العميل بقيمة المبالغ التي يحتفظ بها، والمدة التي يحتفظ خلالها بهذه المبالغ، ومعدل الفائدة السنوية الذي يتعهد البنك بدفعه للعملاء على إيداعاتهم.
3. **حسابات ودائع (باخطار):** تعمل البنوك التجارية على جذب المدخرات على اختلاف أنواعها فتقوم بتنويع حسابات الودائع للأفراد والهيئات بحيث يمكن للعملاء اختيار النوع المناسب لهم من حسابات الودائع.
4. **حسابات ودائع (لأجل):** بعض العملاء في غير حاجة إلى مبالغ معينة لمدة محددة ومعلومة فيلجؤون إلى إيداع هذه المبالغ في الحسابات ودائع لأجل محدد لا يحق لهم سحبها إلا بعد انقضاء الأجل المحدد. وتقوم البنوك بتلقي هذه الودائع واستثمارها في أنواع الإستثمار الملائم لهذا الأجل المحدد، وتزداد قدرة البنك على توجيه هذه الإيداعات والإستثمار ذات معدلات الأرباح المرتفعة بزيادة الأجل الذي تتمكن من استثمار هذه الإيداعات خلاله، وكلما زاد أجل الوديعة كلما زاد معدل الفائدة.

ثانيا: منح القروض:

- تعتبر القروض المورد الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك في إيراداته حيث تمثل الجانب الأكبر من الاستخدامات. والقروض هي التي تمكن البنك أساسا من دفع الفوائد المستحقة للمودعين لديه، ومن تدبير قدر ملائم من الربح مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.⁷
- وتنقسم القروض وفقا لمدتها إلى:⁸
1. **قروض قصيرة الأجل:** وهي التي تكون مدتها عادة أقل من سنة والتي تستخدم أساسا في تمويل النشاط الجاري للمنشآت مثل شراء المواد الخام وسداد النفقات المختلفة مثل الأجور.....إلخ.
 2. **قروض متوسطة الأجل:** وهي التي يمتد أجلها إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات مثل استكمال آلات المصنع بوحدات جديدة أو إجراء تعديلات جوهرية تؤدي إلى تطوير الإنتاج كما تمنح أيضا لأغراض التوسع.
 3. **قروض طويلة الأجل:** وهي التي تزيد مدتها عن خمس سنوات، والتي تمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية واستصلاح الأراضي وبناء المصانع وشراء الآلات. وعادة تخصص في منح هذا النوع من القروض البنوك المتخصصة والتي سبق الإشارة إليها.

7- محمد سعيد أنور سلطان، "إدارة البنوك"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص 389.

8- نفس المرجع السابق، ص 406.

ثالثاً: تقديم الخدمات المصرفية: 9

حيث تتنافس البنوك التجارية في تنويع الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها، وفي تبسيط إجراءات حصول العملاء على هذه الخدمات، ومن أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية للعملاء:

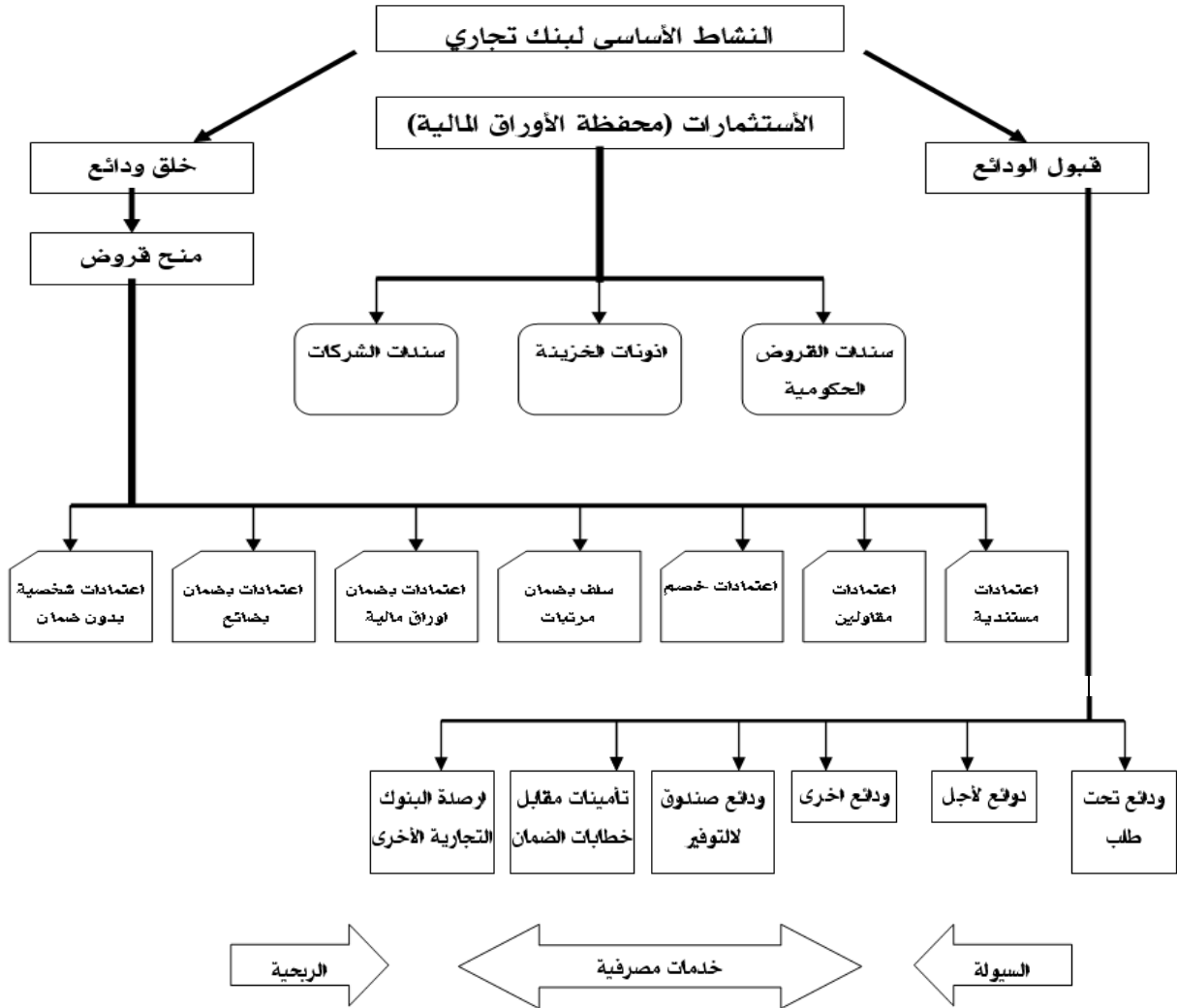
1. تحصيل وخصم الأوراق التجارية مقابل الحصول على عمولات وأجور وتقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء بضمان الأوراق التجارية.
2. تقديم بعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية للعملاء مثل شراء وبيع الأوراق المالية نيابة عن العملاء كما تقوم بتحصيل ودفع كوبونات الأوراق المالية عنهم أيضاً.
3. تقوم البنوك التجارية بتقديم العديد من الخدمات المصرفية مثل إصدار خطابات الضمان للعملاء، والقيام بأعمال الإعتمادات المستندية نيابة عنهم في حالة الاستيراد والتصدير، وبيع العملات الأجنبية وتأجير الخزائن.

أما عن الخدمات المصرفية الحديثة التي فمن أمثلتها ما يلي: القروض الإستهلاكية، خدمات الإرشاد والنصح المالي، إدارة النقدية للمشروعات، التأجير التمويلي، المساهمة في تمويل المشروعات المخاطرة، بيع الخدمات التأمينية، تقديم الخدمات الإستثمارية للمضاربة في الأسهم، تقديم صناديق الإستثمار وصناديق العوائد السنوية الدورية، تقديم خدمات بنوك الإستثمار والبنوك المتخصصة، تمويل مشروعات الإمتياز.

والشكل البياني الآتي يمثل أهم أوجه النشاط الأساسي للبنك التجاري:

9- محمد عبد الفتاح الصيرفي، نفس المرجع السابق، ص 4.

الشكل (1): وظائف البنك



المصدر: "ماهية البنوك"، الموقع الإلكتروني: www.google.dz (2014/1/4).

من الشكل يتضح لنا أن دور البنوك التجارية ينحصر بصيغة أساسية في قبول الودائع أيًا كان شكلها (تحت الطلب، لأجل، توفير... الخ) ثم توظيف هذه الودائع في عمليات الإقراض والاستثمار، ويوضح الشكل كذلك أن السيولة تتحقق من قبول الودائع حيث يتم توظيفها لخدمة مشروعات التنمية وبمعنى آخر القروض والاستثمار والتي تمثل الأنشطة المربحة للبنك.¹⁰

¹⁰ - "ماهية البنوك"، الموقع الإلكتروني: www.google.dz (2014/1/4).

المطلب الرابع: أهداف البنك ومبادئه:

أولاً: أهداف البنك: 11

للبنك ثلاثة أهداف رئيسية يحاول يجب أخذها في الإعتبار وهي تتمثل فيما يلي:

1. الربحية: يسعى البنك التجاري إلى توجيه الإستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى، ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك، وتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال البنك.
2. الأمان: من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعاً عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون، ولما كانت البنوك التجارية تعتمد إلى حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات فإنها لا بد وأن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل.
3. السيولة: البنك التجاري قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل سيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الديون قصيرة الأجل، ونقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسائر.

ثانياً: مبادئ البنك: 12

يوجد عدد من المبادئ الهامة تلتزم بها البنوك في أداء وظائفها، وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتها ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:

1. السرية: إن عامل السرية أهم عامل يجب أن يتوافر بين البنك والعميل فلا يجوز للبنك أن يخبر أحد عن أسرار عملائه فهذا التزام عام تقتضيه أصول المهنة، ويستثنى الإلتزام بمبدأ السرية عند طلب جهة رقابية عامة في الدولة بيانات عن أحد المتعاملين مع البنك.
2. حسن المعاملة: أساس تحويل العميل العرضي إلى عميل دائم هي طريقة المعاملة التي يلقاها في البنك من العاملين فيه فواجب البنك يهتم باختيار العاملين بعناية فائقة ويعمل على تدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ممتازة إلى عملائه.
3. الراحة والسرعة: إن إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك والسرعة في الإجراءات تجعله من عملاء هذا البنك، لهذا تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الراحة وإعداد أماكن مناسبة لاستقبالهم لقضاء وقت الإنتظار، ومما يساعد على السرعة في إنجاز الأعمال بالبنك هو استخدام الأجهزة الآلية الحديثة التي تكفل استخراج البيانات المعقدة في لحظات وتحقق الدقة في تلك البيانات وتتيح الاتصالات السريعة بالفروع أو المراسلين.

11- محمد عبد الفتاح الصيرفي، نفس المرجع السابق، ص 4.

12- نفس المرجع السابق، ص 5.

4. كثرة الفروع: يسعى البنك دائماً إلى توسيع نشاطه بفتح فروع في مناطق جغرافية مختلفة تعود بفوائد كثيرة على البنك منها:

- التسهيل على عملاء البنك إجراء معاملاتهم وذلك بعدم الانتقال إلى إدارة البنك وما يترتب على ذلك من وقت ومال.
 - البنك ذو الفروع الكثيرة يتمتع بمزايا المشروعات الكبيرة، فيتمكن من تقسيم العمل على نطاق واسع، ويقل عنده الاحتياطي النقدي اعتماداً على تبادل المساعدات بين الفروع.
 - السهولة والسرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويل النقود من جهة إلى أخرى.
- وبالتالي نخلص إلى أن النشاط المالي في البنك يهدف إلى تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية بما يؤدي لتعظيم ثروة أصحاب حق الملكية، وتعظيم الثروة هذا يتأتى عن طريق تعظيم الإيرادات أو تخفيض المصروفات أو كلاهما معاً.

المبحث الثاني: النشاط المصرفي في ظل العولمة:

لقد أصبحت ظاهرة العولمة من أكثر الظواهر التصاقاً بالنشاط الإقتصادي بصفة عامة والنشاط المصرفي بشكل خاص، وعلى الرغم من أن العولمة كظاهرة عالمية لها جوانبها السياسية والإجتماعية المتنوعة فإنها مصرفياً قد اتخذت أبعاداً ومضامين جديدة جعلت البنوك تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبقة.

المطلب الأول: تعريف العولمة وأنواعها:

"العولمة" مصطلح معرّب لم ينشأ أساساً في البيئة العربية المسلمة، ولفهم معناه لابد من الرجوع إلى من أطلقه وأشاعه والتعرف على مقصوده قبل النظر في أصله اللغوي في اللغة العربية. فتحليل الكلمة بالمعنى اللغوي يعني تعميم الشيء وإكسابه الصبغة العالمية وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله.¹³

وبالرجوع إلى قاموس وبسترز "Webster's" نجد أن العولمة "Globalization" هي: "إكتساب الشيء طابع العالمية وبخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالمياً".¹⁴

وعلى الرغم من كون هذا المصطلح جديداً حيث أشار قاموس إكسفورد للكلمات الإنجليزية الجديدة إلى مفهوم العولمة للمرة الأولى عام 1991م ووصفه بأنه من الكلمات الجديدة التي ظهرت خلال التسعينات إلا أن لكل باحث لهذا الموضوع تقريباً تعريفاً خاطئاً به.¹⁵

أولاً: تعريف العولمة:

إن صياغة تعريف دقيق لمفهوم العولمة يبدو أمراً شاقاً نظراً لتعدد مفاهيمها لسبب اختلاف آراء الكتاب والباحثين والمفكرين الإيديولوجيين واتجاههم اتجاه العولمة رفضاً وقبولاً، إلا أن الكل يتركز في محتواها على ثلاث جوانب أساسية هي:¹⁶

- انتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لدى الجميع.

- تذويب وإزالة الحدود بين دول العالم.

- زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات، وكل هذه العمليات تؤثر على الإقتصاديات سلباً أو إيجاباً.

ولعل من بين أهم التعاريف نجد أن العولمة هي:

¹³- فاضل الشبيخي، "مفهوم العولمة ونشأتها"، نقلا عن موقع: <http://www.libyanwritersclub.com> (2013/11/13).

¹⁴- عبد سعيد عبد إسماعيل، "العولمة والعالم الإسلامي: أرقام وحقائق"، دار الأندلس الخضراء، الطبعة الأولى، 2001م، ص 34.

¹⁵- نفس المرجع السابق، ص 36.

¹⁶- عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 17.

- "السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل Interdependence بفعل اتفاقية تحرير التجارة العالمية والتحول لآليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية متناسقة الأطراف تختفي فيها الحدود السياسية للدول القومية".¹⁷

- "نظام عالمي جديد يقوم على العقل الإلكتروني، والثورة المعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود، دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم".¹⁸

- ويعرفها صندوق النقد الدولي على أنها "تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية وكذا من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا".¹⁹

- في حين يعرفها "فتح الله ولعلو" أنها "تعجيل وترسيخ لظاهرة التدويل من خلال تغير نوعي وارتفاع في وتيرة الحركة الدولية ضمن تصاعد وتكثيف للمنافسة".²⁰

ثانياً: أنواع العولمة: 21

إن التطورات المتتالية لحركة العولمة وما صاحبها من سيطرة آليات السوق على ميكانيزمات التعامل والتطور التكنولوجي والعلمي، ساعد على ظهور أنواع عديدة لظاهرة العولمة فالملاحظة المبدئية لهذه التطورات تجعلنا نميز بين نوعين أساسيين للعولمة الاقتصادية وهما:

1. عولمة الإنتاج:

لا ينتج عن عولمة الإنتاج آثار سلبية بقدر ما ينتج عن العولمة المالية ولعل أهم أسبابها الشركات المتعددة الجنسيات، يمكن حصر هذه العولمة في محورين:

أ. عولمة التجارة الدولية حيث شهدت التجارة العالمية تحريراً بنسبة % 95 وحققت معدل نمو يصل تقريباً إلى ضعف معدل نمو الناتج العالمي.

ب. الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك أن معدل نمو هذا الاستثمار المطبق من طرف الشركات المتعددة الجنسيات أسرع وأكبر من نمو التجارة العالمية إذ وصل في العقد الأخير من القرن الماضي إلى %12

¹⁷- عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 21.

¹⁸- أبو زعور، محمد سعيد، "العولمة"، دار البيارق، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 1418هـ-1998م، ص 14.

¹⁹- ضيف روفية، "إستراتيجية النمو المصرفي من خلال عمليات الإندماج"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تحت إشراف: عبد الحق بوعتروس، جامعة منتوري - قسنطينة، 2004 - 2005، ص 4.

²⁰- نفس المرجع السابق، ص 5.

²¹- ضيف روفية، نفس المرجع السابق، ص ص 6 - 7.

وذلك يعود أساسا إلى سعي الشركات المتعددة الجنسيات إلى تكوين المزيد من التحالفات الإستراتيجية فيما بينها.

2. العولمة المالية:

تعتبر العولمة الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى الإنفتاح من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، حيث ساعدت جملة من العوامل على ظهورها كتصاعد الرأسمالية المالية وظهور فوائض كبيرة لرؤوس الأموال، بالإضافة إلى الابتكارات المالية، التقدم التكنولوجي، نمو سوق السندات وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية من خلال عمليات الخصخصة والاتجاه نحو آليات السوق. وعليه فقد شملت العولمة المالية تحرير المعاملات التالية:

✓ معاملات البنوك التجارية بنوعها التدفقات نحو الداخل (الودائع) أو التدفقات للخارج (القروض) والودائع الأجنبية.

✓ معاملات تحركات رؤوس الأموال الشخصية (الودائع، القروض، وتسوية الديون).

ومع ذلك فتحريم كل هذه المعاملات لا يعني ترك الأمور دون رقابة، بل يضبط هذا التحرير لمعاملات رأس المال من خلال تطبيق قواعد ونظم لمعاملات العملة الأجنبية وتعزيزها بقواعد احتياطية خاصة لغير المقيمين، كما أنه يتم تحرير التدفقات طويلة الأجل قبل القصيرة، وتحرير الإستثمار المباشر قبل تحرير استثمار الحوافظ المالية (الإستثمار غير المباشر).

المطلب الثاني: أسباب العولمة وخصائصها:

أولاً: أسباب العولمة:²²

إن أبرز الأسباب التي أدت إلى ظهور ظاهرة العولمة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. إنتهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفياتي الذي كان يشارك أمريكا زعامة العالم.
2. إنهيار الكتلة الشرقية وسياسة "التعقيم" التي كانت متبعة أمام محاولات الغزو الخارجي المختلفة.
3. وجود فائض في الإنتاج العالمي وحاجة الدول الصناعية إلى أسواق خارجية.
4. البحث عن الاستثمار والربح المضمون وسهولة تنقل رؤوس المال إلى مناطق اليد العاملة الرخيصة.
5. التطورات التكنولوجية وثورة الاتصالات والإلكترونيات، فالعالم أصبح قرية صغيرة انعدمت فيه المسافات وسقطت فيه القيود والحواجز.

²² "العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي"، ملتقى الوطني الأول لمواد الجغرافيا والاقتصاد والدراسات الاجتماعية، الفجيرة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

6. التوجهات الإقتصادية العالمية المنبثقة من اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

7. التطورات الهيكلية في مجال صناعة الخدمات المالية.

8. زيادة النسبية للأسواق المالية على المستوى العالمي.

ثانياً: خصائص العولمة:

إن من أهم الخصائص الرئيسية التي تميز العولمة عن غيرها ما يلي:

1. **سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية:** إن من أهم ما يميز العولمة سيادة آليات السوق واقتربها بالديمقراطية بدلاً من الشمولية واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية والأمثلية والجودة الشاملة، واكتساب القدرات التنافسية من خلال الإستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمعلومات وتعميقها بالإنتاج بأقل تكلفة وأحسن جودة وأعلى إنتاجية مع البيع بسعر تنافسي في أقل وقت ممكن.²³
2. **ديناميكية العولمة:** وهي تتأكد يوماً بعد يوم بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة حالياً وفي المستقبل وأن التنافسية تواجه الجميع. كما أنها تتعمق من خلال سعيها إلى إلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادي، بل ويمكن رؤيتها أيضاً فيما ستفسر عنه النتائج حول قضايا النزاع وردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الاقتصادية الحالية حفاظاً على مكاسبهم واتجاه ردود الأفعال الصادرة من الخاسرين من تلك الأوضاع وخاصة من الدول النامية في تكتلها للدفاع عن مصالحها.²⁴
3. **تزايد الإتجاه نحو الإعتماد الإقتصادي المتبادل:** والذي ساعد على ارتفاع عدد الأزمات الاقتصادية الخارجية وسرعة انتقالها هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن تزايد أهمية التجارة الدولية وتضاعف درجات المنافسة أدى إلى ظهور أسواق عالمية تتنافس على المراكز الرائدة.²⁵ حيث لم تعد الركيزة الأساسية للقوة والقدرة الاقتصادية هي الموارد الطبيعية، وإنما أصبحت الركيزة الأساسية في ذلك هي امتلاك الميزة أو القدرة التنافسية في مجال التبادل التجاري الدولي والتي تدور حوله التكلفة والجودة والإنتاجية والسعر، وهو ما عمق الإتجاه نحو الإعتماد المتبادل. والذي ينطوي مفهومه على معنى تعاضد التشابك بين الأطراف المتاجرة، ويؤدي هذا التشابك إلى خلق علاقة في اتجاهين بين كل بلد وآخر أو مجموعة وأخرى من البلاد، أي وجود تأثير بين كلا الطرفين على الآخر فيكون كلاهما تابعا ومتبوعا في نفس الوقت.²⁶
4. **وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي:** حيث أصبح من الصعب استقلال أي دولة بإنتاج منتج بمفردها ظهر تقسيم العمل بين البلاد المختلفة في نفس السلعة وهذا ما يعرف بـ "تقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة

²³ عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 22.

²⁴ نفس المرجع السابق، ص 23.

²⁵ ضيف روفية، نفس المرجع السابق، ص 5.

²⁶ عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 24.

“Intra-Industry”، بل أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد بحيث يختص

كل بلد في جزء أو أكثر منها، وهذا ما يعرف بـ “تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة Intra-Firme”.²⁷

5. **تعاضد دور الشركات متعددة الجنسيات:** وتعاضد قدرتها على التحكم في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي بدرجة عالية كونها تملك حوالي ضعف الاحتياطي الدولي من الذهب والاحتياطيات النقدية الدولية، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية.²⁸

6. **تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة:** ومثال ذلك منظمة التجارة العالمية سنة 1995 واكتمال الركن الثالث لمؤسسات النظام الاقتصادي العالمي بعد كل من صندوق النقد الدولي المسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة والبنك الدولي الذي يهتم بالنظام المالي للعولمة والمنظمة التجارية التي ستهتم بطبيعة الحال بالنظام التجاري لضبط إيقاع منظومة العولمة.²⁹

7. **تقليص درجة سيادة الدولة القومية وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية:** حيث تعرضت الدول الناشئة وحكوماتها إلى تراجع كبير في تحديدها لسياساتها النقدية والمالية، إذ فرض عليها الاتجاه نحو اقتصاديات السوق وتحرير الأسواق مما أدى إلى تفهقر دور الدولة، كما أن الالتحاق بالمنظمات العالمية والتوقيع على الاتفاقيات الدولية وفتح كل من الحساب الجاري وحساب رأس المال أثر على اقتصاديات هذه الدول.³⁰

المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات العولمة:³¹

أولاً: إيجابيات العولمة:

1. إن العولمة تعمل على استقرار الحياة الإنسانية وازدهارها، كما تؤثر تأثيراً إيجابياً في حركة التاريخ وتعمل على خلق نوع من التعاون في جميع المجالات.
2. إيجاد نوع من الحوار المتبادل بين الأديان والثقافات، والذي يؤدي بدوره إلى ترسيخ التعاون والتعايش بين الشعوب.
3. إلغاء المسافات بين الدول، وتوحيد المقاييس والمواصفات للمنتجات في مختلف أنحاء العالم وتحسين جودتها.

²⁷ عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 26.

²⁸ ضيف روفية، نفس المرجع السابق، ص 6.

²⁹ نفس المرجع السابق.

³⁰ ضيف روفية، نفس المرجع السابق، ص 6.

³¹ غالب أحمد عطايا، "العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي"، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى التربوي الأول لمواد الجغرافيا والاقتصاد والدراسات الاجتماعية وعلم النفس الفجيرة، 2002.

4. إزالة التجزئة الاقتصادية، وتوفير الديمقراطية الإجتماعية.
5. تتيح الفرص لمن لديه المهارة والقدرة للعمل، والاستفادة من خبراته.
6. فتح المجال أمام الأفراد لاختيار ما يلائمهم من الثقافات.
7. تحسين نوعية وجودة الإنتاج.
8. زيادة حجم الصادرات العربية الخارجية بشكل عام والبيئية بشكل خاص.
9. إستغلال أحكام الـ wto بعد قيام الـ AFTA بالاستفادة من مزايا منطقة التجارة الحرة، وعدم تعميم الإعفاءات والامتيازات الجمركية على بقية دول العالم.
10. إمكانية مقايضة الديون باستثمارات أجنبية.
11. سهولة انتقال التكنولوجيا والمعرفة.
12. تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر.
13. إنخفاض تكاليف النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.
14. الإستفادة من التجارة الإلكترونية.
15. إرتفاع في المؤشرات التنافسية.

ثانياً: سلبيات العولمة:

1. زيادة سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة التجارة والإستثمار، مما سيؤدي إلى زيادة اعتماد الدول النامية على الواردات من هذه الشركات، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الإنتاج في الدول النامية لعدم قدرتها على المنافسة.
2. تفشي البطالة التي تدفع الأفراد إلى الهجرة بحثاً عن العمل.
3. تركيز الثروة عند فئة معينة من الناس وبالتالي إتساع الفروق بين طبقات المجتمع عن طريق منح فرص العمل لـ 20 % من السكان فقط.
4. فقدان الهوية وطمس معالم الشخصية.
5. تحطيم مقومات المجتمع الأصلية من مبادئ وقيم ودين، واستحداث مقومات أخرى وانتشار الحروب الأهلية.
6. تعميق التفاوت الاقتصادي بين بلدان العالم.
7. القضاء على الترابط الأسري ومحاولة تفكيك المجتمع.
8. تحطيم طفولة ملايين الأطفال باستغلالهم صناعياً وغيره.
9. تذويب الانتماء إلى الدين والمعتقد وإضعاف علاقة الفرد بأمته ومسح شخصيته المستقلة، ليذوب في منظومة العولمة الثقافية.

10. سيادة لغة العولمة الثقافية وهي اللغة الإنجليزية على جميع اللغات ومنها اللغة العربية.
 11. المزيد من التدهور في أسعار النفط والمواد الخام.
 12. انخفاض مساهمة التجارة العربية في إجمالي المبادلات التجارية العالمية.
 13. زيادة تهميش الدول العربية واستغلالها في حالة استمرار تعاونها مع الدول الصناعية بشكل انفرادي (قطري).
 14. سهولة انتقال الأزمات الاقتصادية العالمية.
 15. منافسة غير متكافئة مع منافسين أقوى.
 16. اعتماد الدول العربية على تصدير المواد الخام (مرونة الطب العالية).
 17. ارتفاع مخاطر التعامل التجاري (عدم التأكد).
 18. عدم وجود ضوابط تحكم تأثيرات وانعكاسات العولمة السلبية.
- المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للعولمة:**

أولاً: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:32

حدث تغير كبير في أعمال البنوك وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها المصرفية سواء على المستوى المحلي أو المستوى العالمي، واتجهت كل البنوك إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل، وينعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات البنوك. ومن ناحية أخرى، انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم بالبنوك. كما أن الخصوم القابلة للمتاجرة زاد نصيبها النسبي إلى إجمالي خصوم البنوك نتيجة لتزايد نشاط البنوك في الأنشطة الأخرى غير الإقراضية، وبما أدى إلى انخفاض نصيب القروض وارتفاع النصيب النسبي للأصول الأخرى، وبخاصة إصدار السندات.

ثانياً: التحول إلى البنوك الشاملة:33

في ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك وبخاصة البنوك التجارية بل وباقي البنوك إلى التحول نحو البنوك الشاملة وهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف وتعبئة أكبر قدر من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفي عدة مجالات متنوعة وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجدها تقوم بأعمال كل البنوك.

32. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، "العولمة وأثرها الاقتصادية على المصارف - نظرة شمولية"، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، الخرطوم، جمهورية السودان، ص 6.

33. عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 38.

ثالثاً: تنوع النشاط المصرفي والاتجاه في التعامل في المشتقات المالية:34

يشمل تنوع الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل، إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والى الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي. وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية، ثم إلى تنوع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية والتوريق. أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية والإقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها مثل الإسناد وأداء أعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات الخصخصة على مستوى الدخول في مجالات غير مصرفية. ثم الاتجاه إلى التآجير التمويلي والاتجار بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية، وإنشاء صناديق الاستثمار، ونشاط التأمين من خلال شركات التأمين الشقيقة التي تضمها الشركة القابضة المصرفية وإدارة الاستثمارات لصالح العملاء.

رابعاً: ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل:35

أصبح العمل المصرفي مع تزايد العولمة يتعرض للمخاطر المصرفية سواء كانت عوامل خارجية أو داخلية وأصبح لزاماً على البنوك أن تحتاط للمخاطر بعدة وسائل من أهمها تدعيم رأس المال والاحتياطيات. وقد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ أن أقرته لجنة بازل وأصبح لازماً على البنوك الالتزام به كمعيار عالمي.

خامساً: إحتدام المنافسة في السوق المصرفية بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية:36

مع تزايد العولمة المالية تحررت اتفاقية تحرير الخدمات من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات في جولة أورغواي 1994 م، وقد اتخذت المنافسة في إطار اتفاقية الخدمات المصرفية ثلاث مظاهر واتجاهات رئيسية: الإتيان الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء بالسوق المصرفية المحلية أو السوق العالمية.

الإتيان الثاني: المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

الإتيان الثالث: المنافسة فيما بين البنوك والمؤسسات غير المالية الأخرى على تقديم الخدمات المصرفية.

وأدت هذه الاتجاهات إلى احتدام المنافسة في السوق المصرفية في ظل إزالة الحواجز الجغرافية لتلبية احتياجات العملاء لقوة دخول المؤسسات المالية خلاف البنوك إلى السوق المصرفية وخاصة في أسواق الخدمات المالية. ومن المتوقع أن تستمر المنافسة مع دخول شركات التأمين وشركات الأوراق المالية ومؤسسات الوساطة المالية وذلك في ظل تزايد الرغبة لتقديم الخدمات المالية التي ترتبط بالنشاط المصرفي.

34- عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، نفس المرجع السابق، ص 6.

35- نفس المرجع السابق، ص 7.

36- نفس المرجع السابق.

سادسا: الإندماج المصرفي: 37

إن أحد الآثار الاقتصادية للعولمة هو ما حدث في الوقت الحاضر من موجة اندماجات مصرفية بين البنوك الكبيرة والصغيرة والبنوك الكبيرة بعضها البعض. ولقد أصبحت عملية الاندماج المصرفي من كثرتها وسرعتها ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم. والاندماج المصرفي بشكل عام هو اتحاد أكثر من بنك في بنك واحد أو ذوبان كيانين مصرفيين أو أكثر في كيان واحد، ودوافع الاندماج كثيرة أهمها: تحقيق وفورات الحجم ودافع التوسع وتحسين الربحية في إطار تحرير الخدمات المصرفية.

سابعا: خصخصة البنوك: 38

وتتلخص أهم دوافع خصخصة البنوك في مواجهة التحديات التي تواجه العمل المصرفي في ظل المتغيرات المصرفية العالمية والتكيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقية الغات ومنظمة التجارة العالمية. وتتحدد أهداف خصخصة البنوك في تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية وزيادة المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء الاقتصادي وتحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية وترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية.

ثامنا: تزايد حدوث الازمات بالبنوك: 39

لقد تعرض الجهاز المصرفي في ظل العولمة إلى أزمات قوية في مختلف دول العالم حيث تشير بعض الدراسات إلى أنه خلال الفترة الممتدة ما بين 1880 و1996 حدثت أزمات في الجهاز المصرفي في ما لا يقل عن ثلث الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي. كما أثبتت إحدى الدراسات عام 1998 والتي أجريت على 65 دولة خلال الفترة من 1980 إلى 1994 ودود علاقة وطيدة بين هذه الأزمات والعولمة المالية.

تاسعا: تزايد مخاطر أنشطة غسل الأموال من خلال البنوك: 40

مع تزايد العولمة المالية المقرونة بالتحرير المالي زادت عملية غسل الأموال حتى وصل حجمها سنويا في العالم إلى حوالي 500 مليار دولار وهو ما يعادل 2% من الناتج المحلي العالمي، ومصدر هذه الأموال يأتي من الأنشطة غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي.

37. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، نفس المرجع السابق، ص 8.

38. عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 43.

39. نفس المرجع السابق، ص ص 44 - 45.

40. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، نفس المرجع السابق، ص 8.

وأهم هذه الأنشطة: المتاجرة في المخدرات، الأسلحة المحظورة، والسوق السوداء للسلع الهامة والاستراتيجية والعمولات والرشاوى والاختلاسات والأموال الناتجة عن الفساد الإداري والسياسي والقروض المصرفية المهربة والدعارة وتجار الرقيق والسرقات.

ويستخدم الجهاز المصرفي كوسيط لعمليات غسل الأموال حيث تمر عمليات غسل الأموال بثلاثة مراحل هي: مرحلة الإيداع النقدي، مرحلة التعنيم، ومرحلة التكامل مع الأخذ بعين الاعتبار أن غسل الأموال يؤثر سلباً على الاقتصاد القومي. وقد بدأت مواجهة عالمية لتلك الظاهرة من خلال الحكومات والمنظمات المختلفة ومجموعة الدول السبع الكبرى.

عاشراً: إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية: 41

ويتجلى ذلك فيما حدث من أزمات للجهاز المصرفي في دول جنوب شرق آسيا والعجز التام للبنوك المركزية عن إنقاذ العملة الوطنية وسعر الصرف في تلك الدول من التدهور والانخفاض في قيم العملات الوطنية المتتالي والربح السريع.

41- عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص ص 46 - 47.

خلاصة الفصل الأول:

مما لا شك فيه أن البنوك تلعب دورا هاما ورئيسيا في دفع عجلة التنمية ورواج الاقتصاد القومي لكل دولة حيث يمارس الجهاز المصرفي دورا بارزا في الحياة الاقتصادية، فهو أداة لا يمكن الاستغناء عنها لكونه عاملا هاما لتمويل المشاريع والمساهمة في ترقية المبادلات وتطوير الاقتصادي الوطني، لذلك تتعدد وتنوع الأنشطة التي تقوم بها البنوك لأداء هذا الدور وتحقيق هذا الهدف.

ففي ظل العولمة التي جعلت العالم قرية صغيرة لفتح الأسواق والحدود أمام التكنولوجيا ونظم الاتصال والثقافة ومع إزالة الحواجز والقيود بين الدول وانضمام غالبيتها إلى منظمة التجارة العالمية برزت آثارها الاقتصادية على الجهاز المصرفي إيجابا وسلبا، ومع التحديات العديدة التي أصبحت تواجه البنوك وتؤثر عليها بما في ذلك المنافسة البنكية وغير البنكية أصبح صعبا على هذه الهياكل المصرفية القيام بواجبها.

وبالتالي تكمن استراتيجية مواجهة للجهاز المصرفي من خلال وضع الآليات والسياسات والأدوات التي تعظم الآثار الإيجابية والتي تحاول في نفس الوقت التقليل من الآثار السلبية والحد منها ويأتي في مقدمة هذه السياسات الإدماج المصرفي كسبيل أمثل لتخفيف حدة المنافسة والمحافظة على الوجود في الأسواق المصرفية وهو ما سنتطرق إليه مفصلا في بقية الفصول.



الفصل الثاني:

استراتيجيات الإدماج المصرفي وأسس

النظرية



الفصل الثاني: استراتيجيات الإندماج المصرفي وأسس النظرية:

مقدمة الفصل الثاني:

مع تسارع وتيرة العولمة والتحرر المالي في الأسواق المالية أصبحت ظاهرة الإندماج بين البنوك والمؤسسات المالية مثيرة للانتباه، خاصة لكونها قد تعاضمت مؤخرا إلى درجة وصفها بأنها ظاهرة العصر ولغة عالم اليوم، كما أنها باتت مطلبا ملحا من جانب كثير من المنظمين والمتعاملين في أسواق المال، إذ تشهد الأسواق المصرفية الدولية عمليات اندماج كثيرة وبأحجام كبيرة.

ويبدو أن التركيز المصرفي عن طريق الإندماجات في معظم بلدان العالم لاقى قبولا من الرأي العام طالما أن جانبا لا يستهان به من الأهداف التي توليها للمصارف يرتبط ارتباطا وثيقا بما يكون عليه حجم المنشأة المصرفية وقدرتها على تقديم خدمات أوسع وأفضل، فكلما كبر حجم الوحدة المصرفية كلما زادت ثقة الجمهور فيها وفي مقدرتها على الحفاظ على مدخراتهم وتقديم أفضل الخدمات والتسهيلات لهم. وعليه سنحاول عرض مختلف الاستراتيجيات المتعلقة بالإندماج المصرفي وأسس النظرية وفقا للمباحث التالية:

- ماهية الإندماج المصرفي.

- الأسس النظرية للإندماج المصرفي.

- آثار الإندماج المصرفي وضرورة الخصخصة.

المبحث الأول: ماهية الإندماج المصرفي:

يعد الإندماج المصرفي أحد الإتجاهات الحديثة لتكوين مصارف كبيرة، وقد أصبح هذا الإتجاه سمة بارزة في الحياة الإقتصادية وإن اختلفت الأسباب والأهداف والمبررات الداعية للإندماجات التي تشهدها المنشآت الصناعية والتجارية والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى فضلا عن المصارف، فقد أصبح الإندماج من المتغيرات المصرفية العالمية الجديدة الذي تزايدت بقوة وبشكل خاص خلال النصف الثاني من التسعينات.

المطلب الأول: تعريف الإندماج المصرفي:42

لقد تعددت وتتنوعت مفاهيم الإندماج المصرفي في مجال اقتصاديات البنوك ونجد في هذا المجال ثلاثة مصطلحات هي: الإندماج والدمج والاستحواذ سنوضحها كما يلي:

أولاً: الدمج المصرفي: ويقصد به اتحاد مصرفين أو أكثر تحت إشراف حكومي أو تنظيمي رقابي من طرف السلطات النقدية.

ثانياً: الاستحواذ: يعني انضمام بنكين أو أكثر، بنك كبير وآخر صغير، والأخير يذوب في البنك الكبير ويحمل إسمه في الغالب، وتضاف أصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج.

ثالثاً: الإندماج: وهو المفضل استخدامه لأنه أصبح مبنياً على التحالف والتعاون المنافس، وهو بذلك أداة تواصل للتكيف مع متطلبات التواجد والوجود وعليه يمكن تعريف الإندماج المصرفي على أنه: "اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إرادياً في كيان مصرفي واحد ويكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفعالية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد". ويعني الإندماج المصرفي انتقال وضع تنافسي معين إلى وضع تنافسي أفضل وهو يحاول أن يحقق ثلاثة أبعاد تتمثل في:

- ✓ المزيد من الثقة والطمأنينة والأمان لدى جمهور العملاء والمتعاملين.
- ✓ خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد وفرص الإستثمار وإدارة الموارد والدخل الجديد بشكل أكثر كفاءة وفعالية وإبداع.
- ✓ إحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة ليؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى من الكفاءة، ومن ثم يكتسب الكيان المصرفي الجديد شخصيته.

42. خليل الهندي، أنطوان الناشف، "العمليات المصرفية والسوق المالية - دمج المصارف -"، الجزء الثالث، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000، ص12.

المطلب الثاني: أنواع الإندماج المصرفي وأشكاله القانونية:

أولاً: أنواع الإندماج المصرفي:⁴³

تتعدد وتتنوع طرق الإندماج المصرفي وذلك نظراً لتنوع الأساليب والدواعي والدوافع والظروف والأهداف المستقبلية من عملية الإندماج، ومن ثم فإن مجمل هذه العناصر تجعل للإندماج المصرفي أنواعاً متعددة ولكل نوع منها دواعي استخدام، وفيما يلي تفصيل هذه الأنواع:

1. الإندماج المصرفي من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة:

تتعدد أنواع الإندماجات المصرفية الناتجة عن ارتباط مصرفين معا سواء يعملان في نفس النشاط أو في أنشطة مختلفة إضافة إلى تشابه واختلاف الخدمات التي يقدمها كل منها، وينقسم هذا النوع من الإندماج إلى ثلاثة أنواع هي:

أ. **الإندماج المصرفي الأفقي (Horizontal Merger):** يتم هذا النوع من الإندماج بين مصرفين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط أو الأنشطة المترابطة فيما بينهما، مثل المصارف التجارية أو مصارف الإستثمار والأعمال أو المصارف المتخصصة وغيرها، وينتج عن هذا النوع من الإندماج زيادة الاحتكارات في السوق المصرفية، وذلك بسبب تزايد الإندماجات بين المؤسسات العاملة في نفس النشاط مثل ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الستينيات مما دفع السلطة التشريعية أن تسن قوانين تمنع حدوث مثل هذه الاحتكارات.

ب. **الإندماج المصرفي الرأسي (Vertical Merger):** يتم هذا النوع من الإندماج بين عدة مصارف صغيرة في المناطق المختلفة والمصرف الرئيسي في المدن الكبرى أو العاصمة بحيث تصبح هذه المصارف الصغيرة وفروعها امتداداً للمصارف الكبيرة.

ت. **الإندماج المصرفي المتنوع (المختلط) (Conglomerate Merger):** يحدث هذا النوع من الإندماج بين مصرفين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة غير مرتبطة فيما بينها، مثل الإندماج بين إحدى المصارف التجارية وإحدى المصارف المتخصصة أو بين إحدى المصارف المتخصصة وإحدى مصارف الإستثمار والأعمال، وهذا النوع من الإندماج يحث على عملية التكامل في الأنشطة بين المصارف، وكذلك يؤدي إلى مزيد من الخدمات إلى العملاء مما يكسبها مزايا تنافسية كبيرة.

⁴³ - بركان زهية، "الإندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار"، في: [اقتصاديات شمال إفريقيا، البلديّة، العدد الثاني، 2011، ص ص 176 - 178].

2. الاندماج المصرفي من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج:

وينقسم إلى ثلاثة أنواع:

ث. **الاندماج الودي (الإرادي):** (Friendly Merger): ويتم من خلال تطابق الإرادة والتفاهم المشترك بين مجالس إدارات المصارف المشاركة في عملية الاندماج وبهدف تحقيق المزايا والفوائد من الاندماج المصرفي الودي.

ج. **الاندماج المصرفي الإجباري (القسري):** (Compulsory Merger): يحدث هذا النوع من الاندماج عن طريق السلطات النقدية (المصرف المركزي) عندما يكون هناك مصرف متعثر مما يستلزم الأمر إدماجه في أحد المصارف الناجحة أو القوية، وكما يجب اللجوء للدمج الإجباري بصفة استثنائية طبقا لظروف تحددها السلطات النقدية للدولة من أجل خدمة الإقتصاد الوطني بشكل عام، وقطاعها المصرفي بشكل خاص، ومثل هذا النوع من الاندماج يستخدم كمحطة نهائية لتنقية المصارف المتعثرة أو التي على وشك الإفلاس والتصفية، ولكي يتحقق هذا النوع من الاندماج يجب أن يصاحبه حوافز ومزايا مثل الإعفاءات الضريبية ومنح المصرف الدامج القروض المساعدة مقابل تعهده بتحمل كافة الالتزامات الخاصة بالمصرف المدمج.

ح. **الاندماج المصرفي العدائي:** (Hostile Merger): يتم هذا النوع من الاندماج دون موافقة أو رغبة المصرف المستهدف لذلك، وبذلك فإن الشركات أو المصارف الناجحة والقوية في السوق تضع أنظارها تجاه هذه الشركات أو المصارف الضعيفة للاستيلاء عليها بهدف تغيير الإدارة الضعيفة بإدارة قوية وناجحة.

3. معايير أخرى للاندماج المصرفي:

يقسم الاندماج المصرفي طبقا لبعض الدلالات والشواهد العملية والتجريبية، وبذلك توجد في هذا الإطار عدة أنواع من الاندماجات المصرفية تتمثل في:

أ. **الاندماج بالابتلاع التدريجي:** يحدث هذا النوع من الاندماج من خلال ابتلاع مصرف لمصرف آخر تدريجيا ومن خلال شراء فرع أو فروع معينة للمصرف المراد الاستحواذ عليه، تم بعد فترة يتم شراء فرع آخر وهكذا إلى أن يتم ابتلاع أو شراء كافة الفروع والوحدات الخاصة بهذا المصرف، ويكون ذلك سواء في السوق المصرفية العالمية أو المحلية.

ب. **الاندماج بالحيازة والنقل للملكية:** يقوم هذا النوع من الاندماج على شراء أسهم المصرف المراد دمج ذلك بشكل تدريجي أو فجائي وفقا للقدرة المالية المتوفرة للمصرف الدامج، ومدى إمكانية ورغبة حاملي أسهم المصرف المندمج في عرضها للبيع، والتخلص منها وذلك وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها في الدولة.

ت. **الاندماج بالامتصاص الاستيعابي:** يتم هذا النوع من الاندماج من خلال شراء عمليات مصرفية في المصرف المراد دمج مثل العمليات الخاصة بحفاظ الأوراق المالية وعمليات الائتمان والمشتقات المصرفية وبشكل متتابع حتى يتخذ قرار الاندماج النهائي.

ث. **الإندماج بالضم:** يقوم هذا النوع من الإندماج على ضم مصرفين أو أكثر، وينتج عنه ظهور كيان مصرفي له شخصية اعتبارية مستقلة ويحمل إسم جديد ويقوم على مجلس إدارة موحد للمصرف الجديد.

ج. **الإندماج بالمزج:** يحدث مثل هذا النوع من الإندماج عن طريق مزيج متفاعل بين مصرفين أو أكثر ليخرج لنا كيان مصرفي جديد ناتج من خليط بين مصرفين أو أكثر، ومن ثم فإن المصرف الجديد الناتج من عملية الإندماج بالمزج يحمل إسمًا جديدًا وعلاقة تجارية جديدة ووضع جديد وحصّة في السوق المصرفي أكبر من الوضع القديم.

ح. **الإندماج القهري الفوري:** يحدث هذا النوع من الإندماج بقرار حكومي أو من جانب سلطة عليا تنظيمية تملك من القوة ما يجعلها تفرض على المصارف هذا القرار وعدم معارضتها له، وهو أحيانًا يكون حلاً لمشكلة خطيرة يعاني منها المصرف الذي تم إدماجه قهراً.

ثانياً: الأشكال القانونية للإندماج المصرفي: 44

تأخذ عملية الدمج بين المصارف أشكالاً قانونية متعددة بحيث ينبغي التفريق بين ثلاثة أشكال قانونية للدمج المصرفي، وهي كما يلي:

1. الدمج أو الإندماج القانوني:

ومثال الدمج أو الإندماج القانوني Marger أن يندمج المصرف "أ" مع المصرف "ب" فتنتهي الشخصية المعنوية المستقلة للمصرف الأول ويستمر المصرف الثاني بشخصيته السابقة مقابل استبدال جميع أسهم المصرف المندمج بأسهم المصرف الدامج، ويصبح المصرف المندمج بمثابة جزء من أجزاء المصرف الدامج.

2. التوحيد القانوني:

يشبه التوحيد القانوني Consolidation الشكل القانوني السابق (الدمج أو الإندماج القانوني) في أنه يتم بموجب ضوابط قانونية تتعلق بإعادة التنظيم، لكن هناك فرقاً رئيسياً بينهما وهو أنه في حالة التوحيد القانوني هذه يتوحد المصرفان "أ" و "ب" في مصرف جديد "ج" مثلاً، وتلغى الشخصية المعنوية لكل من المصرفين "أ" و "ب"، ويصدر المصرف الجديد "ج" سهم جديدة لكل من المصرفين المندمجين "أ" و "ب".

ففي حالة التوحيد القانوني تزول الشخصية المعنوية لكلا المصرفين من الوجود حيث يتم ضم كافة مواردهما واتحادهما في وحدة واحدة جديدة بحيث يصبح الناتج كياناً واحداً له شخصية اعتبارية مستقلة جديدة عن المصارف التي اتحدت وفقدت بالتالي شخصيتها الاعتبارية المستقلة.

44- مهيب محمد زابدة، "دوافع الدمج المصرفي في فلسطين ومحدداته"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، تحت إشراف: يوسف حسين عاشور، علي عبد الله شاهين، كلية التجارة - قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م، ص 38 - 40.

3. الدمج عن طريق شراء أسهم المصرف المندمج (الإستحواذ):

في هذه الحالة يقوم أحد المصارف بشراء غالبية الأسهم صاحبة حق التصويت لمصرف آخر، ويكون دافعه في ذلك هو الإستحواذ والسيطرة على إدارة هذا المصرف، في حين يحتفظ كلا المصرفين بشخصيته المعنوية المستقلة، ويطلق على المصرف المندمج إسم الشركة التابعة، بينما يطلق على المصرف الدامج باسم الشركة القابضة.

المطلب الثالث: أسباب الاندماج المصرفي:45

لقد شهدت فترة التسعينات تطورات عالمية هائلة ومتسارعة شكلت أهم أسباب الاندماج المصرفي والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- 1- إتفاقيات تحرير تجارة الخدمات المصرفية ضمن منظومة تحرير تجارة الخدمات منظمة التجارة العالمية.
- 2- تزايد الإهتمام بمعيار كفاية رأس المال في البنوك والقرارات المتتابة للجنة بازل من أجل تحديد الحدود الدنيا لرأس المال اللازم لمواجهة البنك لمخاطر الإئتمان.
- 3- سياسة الإصلاح الإقتصادي و التحول نحو آليات واقتصاديات السوق والتحرر بذلك من قيود المنافسة.
- 4- تراجع الفكر السائد أن عمليات الاندماج المصرفي هي تكتلات مضادة للمنافسة وعليه أصبحت كل أنواع الاندماج مقبولة.
- 5- تنوع محفظة الأوراق نتيجة تجميع الموارد وتوظيفها بشكل أوسع.
- 6- تزايد وتيرة الاتجاه نحو البنوك الشاملة داخل الصناعة المصرفية.
- 7- التغيرات الكبيرة على الساحة النقدية العالمية خاصة مع ظهور عملة الأورو وتزايد حدة المنافسة بين العملات الثلاث.
- 8- الإهتمام المتزايد بالإبتكارات والإكتشافات المالية وتفاقم درجة التعامل بالمشتقات وزيادة الإنفاق على أقسام البحث و التطوير.
- 9- الدور الكبير الذي خلفته الأزمات المالية والإقتصادية كأزمة المكسيك ودول جنوب شرق آسيا.
- 10- الدافع التنظيمي لدى السلطات النقدية التي تفرض مثل هذه التجميعات للحفاظ على سلامة الجهاز وتفاذي حدوث الهزات المصرفية.
- 11- تحقيق مزايا عديدة و متنوعة تتجمع في تحقيق وفرات الحجم كتحسين الربحية، زيادة القدرة التنافسية، و بالتالي القدرة على مواجهة المخاطر المصرفية.
- 12- التكنولوجيا التي دعت الدول النامية لفتح باب الإستثمار أمام مثل تلك الشركات.

45. ضيف روفية، نفس المرجع السابق، ص 65 - 66.

المطلب الرابع: أهداف الاندماج المصرفي: 46

تهدف البنوك من وراء عملية الاندماج إلى تحقيق أهداف أساسية وهي:

- 1- المزيد من الثقة والطمأنينة والأمان لدى جمهور العملاء والمتعاملين ويتحقق ذلك بتقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى جودة، وبتسويق الخدمات المصرفية بشكل أفضل.
- 2- خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية لبنك الجديد، وخلق فرص استثمار أكثر عائدا وأقل مخاطرة.
- 3- إحلال إدارة جديدة أكثر خبرة تؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى كفاءة، وبالتالي تكسب المصرف الجديد شخصية أكثر نضجا وأكثر فعالية من جانب العاملين بعد دمج الكفاءات الموجودة في البنوك السابقة.
- 4- الإنتاج والمزج بين المؤسسات سوف يؤدي إلى توفير رؤس أموال ضخمة، القدرة على تحمل المخاطر الناتجة عن الودائع والقروض المقدمة، تحسن مستوى اليد العاملة نتيجة توفر الخبرة والتدريب الجيد، القدرة الفائقة على الإتصال بفضل وجود المعلومات المرتبطة بأنظمة الإتصال المختلفة بما فيها الأنترنت...
- 5- العلاج المناسب لمواجهة مشكلة التمصرف الزائد عن طريق تنظيم القطاع المصرفي وتنقيته إضافة إلى تفادي المصاعب المالية أو التصفية التي قد تتعرض لها بعض المصارف وذلك بالحد من عدد المؤسسات المصرفية.

كما يمكن تصنيف أهداف الاندماج إلى ثثة أقسام رئيسية هي: 47

- أولاً: أهداف استراتيجية طويلة الأجل: ترتبط بتحقيق الإستراتيجية العليا للبنك الدامج ليصل إلى قمة السوق ويكون هو القائد والموجه، وهي أهداف الهيمنة والسيطرة، وبالتالي يكون الدمج قائم على الابتلاع بصفة رئيسية للبنوك الأخرى، واكتساب مزيد من القوة والقدرة، وبالتالي يزداد البنك الدامج توسعا وحجما وطاقة وفاعلية.
- ثانياً: مجموعة الأهداف السياسية المرحلية متوسطة الأجل: والتي ترتبط بالسياسات المرحلية للبنك الدامج، ويتم بها تحقيق البناء الإداري والهيكل للبنك الدامج، وهي ترتبط بالحصة السوقية، وباعتبارات السعة والنطاق والحجم.
- ثالثاً: مجموعة الأهداف التكتيكية قصيرة الأجل: والتي تتعامل مع الظروف والأوضاع التنفيذية لعملية الدمج، ومع أوضاع وظروف السوق، ومع المتغيرات والمستجدات الحياتية للسوق المصرفي، والتي يتم رصدها مبكراً، وتتبعها، ودراستها، وتحليلها، والتعامل معها، وتوجيه حركة البنك للتوافق معها.

46. عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 153.

47. حوحو سعاد، "واقع الاندماج المصرفي في الدول العربية" في: [أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الحادي عشر، جوان 2012، ص 35].

المبحث الثاني: الأسس النظرية لعمليات الإندماج المصرفي:

لما كان قرار الإندماج ذو طبيعة تأثيرية هيكلية فإنه يخضع لدراسات عميقة ومستفيضة وشاملة ومتكاملة الجوانب والأبعاد منذ القيام بعمليات رسم التصورات والسيناريوهات اللازمة لإتمام عملية الاندماج بأفضل صورة ممكنة وأفضل أسلوب.

المطلب الأول: مراحل الإندماج المصرفي: 48

يمر الإندماج المصرفي بثلاث مراحل تتمثل في:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة التمهيد لعملية الإندماج المصرفي من حيث ترتيب البنك من الداخل والإعداد الجيد له وإيجاد المفاهيم الواحدة والضوابط والمحددات القياسية الموحدة والقواعد الموجهة والضابطة للعمل المصرفي، ويتم في هذه المرحلة معالجة:

1. كافة الاختلالات القائمة بين البنوك المراد دمجها.

2. كافة مظاهر الاختلال والقصور ونقاط الضعف.

3. كافة العقبات المادية وغير المادية التي تحول دون نجاح عمليات الاندماج المراد القيام بها.

4. توحيد كافة النظم واللوائح والإجراءات بين البنوك المندمجة.

5. توحيد كافة المصطلحات واللغة المستخدمة في البنوك المندمجة.

6. توحيد نظام الحوافز والمكافآت والأجور والتعويضات في البنوك المندمجة.

المرحلة الثانية: تتضمن الإعلان عن الإستعداد للإندماج ومواجهة التأثيرات السلبية وغير السلبية المترتبة عن هذا الإعلان، سواء من جانب البنوك المنافسة أو من جانب العملاء، أو من جانب السوق المصرفي ككل، وفي هذه المرحلة يتم اكتساب البنوك المندمجة قدرات أعلى وأرقى عما كانت عليه من قبل.

المرحلة الثالثة: تتضمن تقدير وتحديد الآثار المتولدة عن عملية الإندماج المصرفي، وكيفية الارتقاء بالكيان المصرفي الجديد، ومدى تأثيره على السوق المصرفي وكيفية تحقيق أكبر عائد ممكن وكيفية تحسين الأداء في الأوضاع الجديدة والاتفاق على شكل مجلس الإدارة الجديد، وتقدير المزايا التي سوف تعود على الكيان المصرفي الجديد بعد عملية الإندماج. وكذا تحقيق ما يلي:

1. الازدياد حجما وسعة ونطاقا.

48. حوجو سعاد، نفس المرجع السابق، ص 37.

2. تحقيق وفرات أكبر وقيمة مضافة أعلى وربحية أكبر.

3. زيادة الموارد بشكل كبير مع زيادة القدرة الوظيفية بشكل ملموس.

4. خلق وإيجاد فرص استثمارية أحسن وأرقى وكذا تعظيم الثقة وتوليد انطباع إيجابي وصورة ذهنية وأثر قوى في السوق المصرفي.

ويمكن تلخيص هذه المراحل بكل دقة في الجدول التالي:

الجدول (2): مراحل الاندماج المصرفي

مراحل عملية الاندماج	المشتركون	البائعون
مرحلة التخطيط	- يراجعون الخطة التجارية. - ينظمون فريق الدمج ويضعون خطة الدمج. - يحددون المرشحين. - يحللون الأهداف ثم يحددها ويرتبوها	- يراجعون خطة العمل. - يحللون البنك ويحددون قيمة الامتيازات. - يقدرن القيمة ويقومون بإعداد مستندات البيع ويحددون المشترين.
مرحلة التفاوض والدراسة	- ينمون خطة التفاوض ويصلون بين الأهداف ويتفاوضون في الصفقات الأولية. - يكتبون خطاب النوايا. - يقومون بالجهود المطلوبة.	- يقومون بخطة التفاوض. - يقيمون العروض. - مراجعة نتائج الضرائب. - يساعدون بتقديم الجهود اللازمة.
مرحلة الإنهاء والتكامل	- ينهون الصفقات النهائية. - يضمنون المرافقة ويقومون بالتمويل. - يكملون الصفقة والكيانات.	- فحص الموافقة النهائية. - استكمال الصفقة.

المصدر: طارق عبد العال حماد، "تقدير قيمة البنك لغرض الاندماج والخصخصة"، الدار الجامعية، الإسكندرية،

1999، ص 161.

المطلب الثاني: شروط الاندماج المصرفي: 49

1. أن تتوفر رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين على عملية الاندماج المصرفي.
2. أن يخضع قرار الاندماج لدراسات اقتصادية ومالية وتسويقية واجتماعية ومعالجة أوجه الاختلافات القائمة بالفعل داخل المصارف الراغبة في الاندماج.
3. تقييم وفحص شامل لجميع أصول والتزامات المصارف الداخلة في عملية الاندماج.
4. أن يتم وضع تصور عملي لمراحل عمليات الاندماج المصرفي يتضمن الإعداد وتهيئة البيئة الداخلية والخارجية للترحيب به، ويتم وضع خطة زمنية لتنفيذ عملية الاندماج.
5. أن يتم اختيار اسم الكيان المصرفي الجديد والعلامة التجارية، ومجلس الإدارة والخدمات المصرفية التي سيتم التعامل فيها وتقديمها وغيرها.
6. إيجاد التنسيق الفعال من وحدات البنوك المندمجة واللوائح والقوانين والقرارات مع وضع شبكة داخلية على درجة عالية من الكفاءة للاتصالات.
7. توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملية الاندماج المصرفي.

المطلب الثالث: ضوابط ومحددات الاندماج المصرفي:

أولاً: ضوابط نجاح الاندماج المصرفي: 50

- لا شك أن كل تلك الشروط تحتاج إلى دراسات مسبقة وضوابط ضرورية لنجاح عملية الاندماج المصرفي لعل من أهمها:
1. ضرورة توافر كل المعلومات اللازمة وتعميق مبدأ الشفافية في عملية التحول إلى الكيان المصرفي الجديد.
 2. إجراء دراسات مسبقة كاملة توضح النتائج المتوقعة من حدوث الاندماج، والجدوى الاقتصادية والاجتماعية منه.
 3. أن تسبق الاندماج المصرفي عمليات الهيكلة المالية والإدارية للبنوك الداخلة في عملية الاندماج.
 4. عدم اللجوء إلى الاندماج الإجباري للبنوك إلا في أضيق الحدود، مع وجود ضرورة ملحة لذلك.

⁴⁹ عبد الحميد عبد المطلب، نفس المرجع السابق، ص 173.

⁵⁰ نفس المرجع السابق، ص 174 - 175.

5. أن يسفر الاندماج عن خلق وحدة مصرفية قادرة على المنافسة دون النظر إلى الحجم فقط حيث أن الحجم الكبير من عملية الاندماج ليس معيارا للنجاح بل هو انعكاس لنتائج الاعمال والآثار الايجابية الناجمة عن ذلك الاندماج.⁵¹
 6. ضرورة مراعاة وجهات النظر والمواقف المختلفة لمجالس الإدارة والعاملين في المؤسسات المدمجة حتى تتم العملية دون عقبات أو مقاومة كبيرة.⁵²
 7. يجب أن لا ينظر لعملية الاندماج على أنها غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لرفع كفاءة الأداء المصرفي وتدعيم الملاءة المالية وتحديث النظم الادارية والرقابية.⁵³
 8. ضرورة توفر مجموعة من الحوافز المشجعة لإجراء عمليات الاندماج المصرفي مثل الإعفاءات الضريبية ومنح التسهيلات الائتمانية وغيرها.⁵⁴
 9. دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية في مجال الاندماج المصرفي لمعرفة والاستفادة منها وإمكانية تطبيقها على حالات الاندماج في المصارف المحلية.⁵⁵
- ثانياً: محددات الاندماج المصرفي:⁵⁶**

ولنجاح عملية الاندماج المصرفي لا بد من الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المحددات، من أهمها:

1. تحديد الأهداف طويلة الأجل الكيان المصرفي الجديد والتحقق من مجموعة المعايير الحاكمة لعملية الاندماج.
2. موقف الإدارة والعاملين في البنوك محل الاندماج.
3. فعالية الرقابة المصرفية على العملية الاندماج المصرفي، ورفع الكفاءة الرقابة المصرفية.
4. استمرار درجة من المنافسة بعد إجراء عمليات الاندماج المصرفي ومنع حدوث الاحتكار من خلال القوانين اللازمة.
5. تمويل الاندماج المصرفي، ويتم من خلال أسلوبيين: شراء الأسهم، وشراء الأصول.
6. ضرورة وجود خطة حوافز محكمة للعاملين في الكيان الجديد يساعد على نجاح الاندماج المصرفي.

⁵¹- وليد عيدي عبد النبي، "الاندماج المصرفي في العراق كضرورة للإصلاح المصرفي"، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق، ص 6.

⁵²- نفس المرجع السابق، ص7.

⁵³- نفس المرجع السابق.

⁵⁴- الموقع الإلكتروني: <http://www.icn.com> (2014/1/14).

⁵⁵- نفس المرجع السابق.

⁵⁶- عبد الحميد عبد المطلب، نفس المرجع السابق، ص ص 176 - 177.

المطلب الرابع: نظريات الاندماج المصرفي: 57

هناك عدة نظريات توضح أسباب القيام بالاندماجات من ضمنها ما يلي:

أولاً: نظرية تعظيم القيمة: ترى هذه النظرية أن الاندماج سببه الأساسي تعظيم قيمة المصرف، وتنقسم هذه النظرية إلى ثلاثة أقسام:

1. **نظرية الكفاءة:** يتم التخطيط للاندماج بإحداث حالة من الذوبان بين الشركات المندمجة لتوليد أرباح أكبر مما لو حققته كل شركة منفصلة، وهناك ثلاثة أنماط للذوبان بين المصارف المندمجة:
 - أ. **الذوبان المالي:** وبموجبه تتمكن المصارف المندمجة من الحصول على رأس مال جديد بتكلفة قليلة نتيجة الزيادة في حجمها.
 - ب. **ذوبان العمليات:** ويتم ذلك من خلال ترابط العمليات ونقل المصارف، وإدماج الخبرات مثل توحيد جهود الإعلان أو التوزيع أو تقديم الخدمات وتكاملها، أو تبادل نتائج وخبرات البحوث والتطوير.
 - ت. **الذوبان الإداري:** ويتحقق إذا كان مديرو المصارف العارضة للاندماج يقوم بتطبيق نظم وأساليب إدارية أفضل من المصارف الأخرى المستهدفة للاندماج وتحقق تلك الأساليب والنظم الإدارية زيادة مستويات الفاعلية بعد الاندماج.

2. **نظرية الاحتكار:** وهذه النظرية تفترض أن أرباحاً طائلة يمكن أن تتحقق بالسيطرة على السوق وإمساك زمام القوة، فالبنوك المندمجة تستطيع التحكم في السعر ومستوى جودة الخدمات بما يساعد على زيادة الإيرادات وتخفيض التكاليف بشكل كبير، علاوة على ما يتوفر لدى البنوك المندمجة من ميزة استغلال الفرص المتاحة، بل والتواطؤ أحياناً مع البنوك الأخرى المنافسة لتوزيع الفرص وتكييفها وفقاً لمصالحها.
3. **نظرية القيمة:** وهذه النظرية ترى أن المديرين الذين تراودهم فكرة لإدماج بنوكهم مع بنوك أخرى لديهم معلومات أفضل عن قيمة البنوك المستهدفة للاندماج بدرجة تفوق توقعات المستثمرين أو المعلومات المتاحة في سوق الأوراق المالية وأن تلك البنوك في حالة اندماجها سوف تزداد قيمتها السوقية.

ثانياً: نظريات الكفاءة: تشير هذه النظريات إلى أن عمليات الاندماج أو الأشكال الأخرى لإعادة تخصيص الأصول هامة جداً من ناحية كونها تحقق منافع اجتماعية وهي تشمل بصفة عامة تحسين أداء الإدارة أو تحقيق صيغة للتعاون (الاندماج) من خلال المساواة التالية « $5 = 2+2$ » بمعنى أن قيمة المنشأتين معا تفوق مجموع قيمة كل منهما على حدى ولهذا فإن محاولة اندماج منشأتين معا يعني أنهما ترجوان تحقيق أرباحاً تفوق ما تحققه كل على حدى أي $V(A+B) > V(A) + V(B)$ ، وتشمل هذه النظريات على:

57. مطاي عبد القادر، "الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي"، في: [أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010، ص ص 117 - 119].

1. **نظرية الكفاية التفاضلية:** تعني هذه النظرية أنه إذا كانت إدارة البنك "أ" أكثر كفاية من إدارة البنك "ب" وإذا قام البنك "أ" بالاستحواذ على البنك "ب" ثم قام بتوصيل مستوى كفاية البنك "ب" إلى مستوى كفاية البنك "أ" فإن الكفاية ترتفع من خلال الاندماج ويحقق هذا الأمر مكسبا شخصيا في الوقت نفسه، وسوف يرتفع مستوى الكفاية في الاقتصاد من خلال القيام بمثل هذه العمليات من الاندماج.

2. **نظرية الإدارة غير الكفوة:** إن الإدارة غير الكفوة لا تؤدي المهام المطلوبة منها على الرغم من أهمية ذلك، وقد تستطيع مجموعة إدارية أخرى إدارة الأصول في نفس مجال النشاط بكفاءة أعلى، وإذا كان الأمر كذلك فإن ذلك يعتبر سببا منطقيًا للاندماج المتنوع، وتكون هذه النظرية أساسا للاندماج بين المصارف ذات الأعمال غير المرتبطة ببعضها البعض.

3. **نظرية التعاون التشغيلي:** يمكن القيام بالتعاون التشغيلي من خلال عمليات الاندماج الأفقية أو الرأسية أو المتنوعة، وتفترض النظرية التي تركز على التعاون التشغيلي وجود اقتصاديات الحجم في الصناعة وأنه قبل الاندماج تقوم الشركات بالتشغيل، عند مستويات معينة من النشاط لا تحقق وفورات الحجم الأساسية. ويعتبر الاندماج الرأسي من المجالات التي يمكن في ها تحقيق اقتصاديات التشغيل فاتحاد الشركات في عدة مراحل مختلفة من الصناعة ربما يقدم تنسيق أكثر تأثيرا للمستويات المختلفة ويشير الجدول إلى أنه يمكن تجنب تكاليف الاتصال والأشكال المختلفة المساومة عن طريق الاندماج الرأسي.

ثالثا: نظرية بناء السيطرة: إن الاندماج وفقا لهذه النظرية يتم التخطيط له وتنفيذه من قبل المديرين لتعظيم منافعهم الشخصية بغض النظر عن مصالح وأهداف حملة الأسهم وذلك لأن قوة هؤلاء المديرين ومراكزهم ومستقبلهم الوظيفي ومنافعهم الشخصية ترتبط ارتباطا مباشرا بحجم الشركة ومعدل نموها.

رابعا: نظرية المعلومات والإشارات: لقد أشارت بعض الأبحاث إلى أن أسهم الشركة المستهدفة في عروض الإندماجات تتجه نحو إعادة التقييم للأعلى حتى إذا فشل العرض المقدم يتم إعادة النظر فيه، ومن الافتراضات التي تركز على هذه الملحوظة العلمية هو أن المعلومات الجديدة تتولد نتيجة لعرض الاندماج فتستمر عملية إعادة التقييم، ويمكن التمييز بين شكلين من أشكال افتراضات المعلومات:

الشكل الأول: هو أن عرض الاندماج هذا يقدم معلومات تشير إلى أن أسهم البنك المستهدف قد أسوء تقديرها وأن العرض يستعجل السوق لإعادة تقييم هذا البنك.

الشكل الثاني: يشير إلى أن عرض الاندماج يثير البنك المستهدف لتنفيذ إستراتيجية أعمال خاصة بها.

خامسا: نظرية الإزعاج أو القلق: تقوم هذه النظرية على أن الاندماج يحدث عندما يوجد تباين في التقييم بين كل من البائع والمشتري في فترات الأزمات الاقتصادية، بالإضافة إلى التباين في تقدير حجم المخاطر الناتجة عند تلك التقلبات الاقتصادية.

المبحث الثالث: آثار الاندماج المصرفي وضرورة الخصخصة:

يعتبر الاندماج المصرفي من إحدى المستجدات العالمية التي لها تأثير على كافة الأنشطة الاقتصادية بصفة عامة وعلى النشاط المصرفي والمالي بصفة خاصة، وبذلك فإن عمليات الاندماج المصرفي يكون لها مجموعة من الآثار والنتائج الإيجابية عندما يكون الاندماج مطبقاً بالشروط والضوابط المطلوبة لنجاحه، وإلا ستؤدي إلى فشله ومن ثم يؤدي هذا الفشل إلى مجموعة من الآثار السلبية على عملية الاندماج المصرفي.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية الإيجابية للاندماج المصرفي: 58

1. زيادة قدرة المصرف الجديد على تصدير الخدمات المصرفية إلى الخارج، وبالتالي زيادة الربحية والدخل على مستوى المصرف بصفة خاصة وعلى المستوى القومي بصفة عامة، وبالتالي تحسن ميزان المدفوعات.
2. توفير إستراتيجية اقتصادية دفاعية قوية تكون إلى جانب مؤسسات مصرفية قوية تستخدمها السلطات الرقابية للإشراف على إنقاذ مؤسسات مصرفية أخرى ضعيفة، وذلك من خلال العمل على دمجها وبالتالي ينتج عنها ظهور كيانات مصرفية ومالية ضخمة يكون لها دور هام في تكوين المشروعات الكبرى والمساهمة بقدر كبير في توفير الموارد المالية الضخمة التي تحتاجها هذه المشروعات.
3. الحصول على مزايا اقتصاديات الحجم وزيادة أنشطة وعمليات المصرف الجديد.
4. زيادة قدرة المصرف الجديد على إجراء البحوث والدراسات وإدخال الميكنة والقيام بالدورات التدريبية على استخدام الحاسب الآلي الذي يستخدم في تنفيذ العمليات المصرفية بدقة وبسرعة عالية.
5. قدرة المصرف الجديد على زيادة عدد فروعها في الداخل والخارج والعمل على توسيع وتطوير الفروع الحالية.
6. اتباع المصرف الجديد أحدث أساليب نظم العمل الإداري والعمل على الارتقاء بها إلى مستوى أفضل بتحفيز وتشجيع العاملين بتحقيق أهدافهم وطموحاتهم.
7. زيادة قدرة المصرف الجديد على تكوين احتياطات علنية وسرية تدعم المركز المالي للمصرف وتحقيق الملاءة المصرفية (معيار كفاية رأس المال)، وترفع من قدرته على مواجهة الأزمات الطارئة.
8. زيادة الأرباح الصافية للمصرف الجديد التي ينتج عنها زيادة قيمته ومن ثم زيادة الإيداعات الناتجة عن زيادة عدد عملائه، وبالتالي زيادة الثقة في المصرف الجديد.
9. زيادة تنوع مصادر الودائع وإيجاد طرق لتوظيفها التوظيف الأمثل للحصول على عائد وربحية أكبر.
10. خلق تكتلات وكيانات مصرفية ومالية كبيرة قادرة على مواكبة متطلبات التحديث والعولمة وتعمل وفقاً لمتطلبات الأسواق الدولية.

58. الموقع الإلكتروني: <http://www.icn.com> (2014/2/2).

11. التزام المصرف الجديد بالوفاء بجميع التزامات والديون المتبقية على المصرف المندمج أو المصرف الدامج، أي أن عملية الاندماج تجنب الوحدات المصرفية المتعثرة مخاطر التصفية.
12. زيادة قاعدة رأس مال المصرف الجديد، ومن تم كفاية وقوة ومثانة المركز المالي له، وكذلك الاعتماد عليه كمصدر لتمويل الاستثمارات وزيادة قدرته على مواجهة عولمة الأعمال وتحمل المخاطر، وتعتبر قاعدة رأس مال المصرف وسادة أمان تمتص كل المخاطر التي تهدد أموال المودعين.
13. ارتفاع نصيب المصرف الجديد من حيث حصوله على ترتيب ائتماني أفضل من قبل المرسلين ومؤسسات التصنيف الائتمانية الدولية.
14. قدرة المصرف الجديد على مواكبة المعايير الدولية فيما يخص مجال الإفصاح المالي والحوكمة وإدارة المخاطر ومعدلات كفاية رأس المال والرقابة المصرفية.
15. المصرفية خلق أدوات ووسائل دفاعية تستخدم لحل المشكلات التي تعاني منها بعض المؤسسات المصرفية والمالية سواء كانت مشكلات تمويلية أو تسويقية أو تنظيمية.
16. زيادة حدود القرض للشخص الواحد معنويا كان أم طبيعيا بسبب زيادة رأس المال المدفوع والاحتياطيات بعد اتمام الاندماج نظرا لارتباط الحد الاعلى للقروض الممنوحة له بمقدار من رأس مال المصرف واحتياطياته تنفيذا لاحكام المادتين 30-31 من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004.⁵⁹
17. الاستفادة من خبرات وتجارب المصارف المندمجة وبخاصة استفادة المصارف الصغيرة من خبرات المصارف الكبيرة.⁶⁰
18. زيادة وتنوع مجموعة الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف الموحد لزيائنه في سوق تشهد توسعا "شديدا" في سلة الخدمات المصرفية.⁶¹
19. توسيع سوق الاسهم للمصرف الجديد وارتفاع قيمتها في السوق.⁶²
20. توفير أموال كافية لتمويل مشروعات ضخمة مثل مشروعات البنية التحتية والمرافق وشبكات الاتصالات والمفاعلات.⁶³
21. الخروج من نطاق المنافسة الشرسة وظهور إتحادات صناعية وتجارية مما يحدد أشكال العلاقة وينظمها بما لا يضر تلك الشركات.⁶⁴

⁵⁹- وليد عيدي عبد النبي، نفس المرجع السابق، ص 5.

⁶⁰- نفس المرجع السابق.

⁶¹- نفس المرجع السابق، ص 6.

⁶²- نفس المرجع السابق.

⁶³- "مصادر للرؤية"، الموقع الإلكتروني: <http://jps-dir.com> (2014/2/2).

⁶⁴- نفس المرجع السابق.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية السلبية للاندماج المصرفي: 65

على الرغم من تلك المزايا والآثار الايجابية للاندماج المصرفي التي تم ذكرها إلا أنه لا يخلو من بعض الآثار السلبية ومن أهمها:

1. حدوث اختلالات في السوق المصرفي واختفاء دوافع تنظيم العمل الإداري وتطويره، مما يؤثر سلبا على سير العمل المصرفي بصفة خاصة والنشاط الاستثماري بصفة عامة.
2. أن وجود اقتصاديات الحجم والسعة والنطاق في المصارف نتيجة للاندماج المصرفي ليس لها إلا أدلة وشواهد ضعيفة تؤكد ذلك.
3. نظرا لعدم وجود نظرية عامة للاندماج المصرفي، كان من الصعب معرفة نتيجته مسبقا، وكذلك لا توجد أدلة وبراهين تؤكد على أن المصارف الكبيرة أكثر فعالية من المصارف الصغيرة.
4. زيادة حجم المؤسسة المصرفية والتي ينتج عنها ظهور البيروقراطية وطول خطوط المسؤولية واتخاذ القرار، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية ومن ثم الانخفاض في الأداء.
5. حدوث تركيز في الصناعات المصرفية التي ينتج عنها قلة الاختيارات المتاحة أمام العميل، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الخدمات المصرفية المقدمة من هذه المصارف.
6. زيادة المخاطر الناتجة عن عملية الاندماج التي ينتج عنها إخفاء المعلومات والبيانات، مما قد يؤدي إلى زيادة الأخطاء وعدم تداركها وتصحيحها في الوقت المناسب.
7. كبر حجم المصرف الجديد الناتج عن عملية الاندماج قد يؤدي إلى عدم الاهتمام بالعملاء، وانصرافهم إلى مصارف أخرى ومن ثم انخفاض حجم أعماله بالنسبة إلى تكاليفه ما لم تعمل الإدارة على إدخال اللامركزية في إدارة أعمال المصرف.
8. أن عملية الاندماج بين المؤسسات المصرفية قد تترتب عنها قيام السلطات النقدية (المصرف المركزي) بإجبار المصارف على التخلص من بعض فروعها بهدف الحفاظ على المنافسة في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى فقدان هذه المصارف المندمجة لأصول قد تكون مرتفعة الجودة وذات أداء عالية الكفاءة والمنافسة في هذه الأسواق.
9. صعوبة مزج الثقافات وأساليب العمل بين المصارف المندمجة.
10. فقدان عدد من الموظفين وظيفتهم أو تغيير درجاتهم الوظيفية، وهذا الأمر ينعكس سلبا على أداء العمل والإدارة والإنتاجية في المصرف الجديد.

65. الموقع الإلكتروني: <http://www.icn.com> (2014/2/2).

11. نظرا لكبر حجم المصارف المندمجة فإنها تسعى لزيادة ربحيتها عن طريق زيادة حجم استثماراتها، وذلك من خلال اختيارها محفظة استثمارات ذات مخاطر عالية بهدف الحصول على ربحية أعلى، وهذا يؤدي إلى زيادة المخاطر واحتمال حدوث أزمات مالية لهذه المصارف المندمجة.
12. الإتجاه للربح وتحول السوق لبعض الإستثمارات غير المنتجة والمضاربه في بعض الإستثمارات غير المنتجة مثل ما يحدث حالياً في سوق العقارات ومضاربات البورصة.
13. إنشاء أوضاع احتكارية وشبه احتكارية في المؤسسات المصرفية والمالية.⁶⁶
14. في الغالب يكون الخاسر الوحيد من تلك العمليات المشبوهه هو المساهمين.⁶⁷
15. إتجاه السوق للإدارة بالأليات وإختفاء دور الحكومات في دعم بعض المشروعات وإختفائها من ساحة الإستثمار.⁶⁸

المطلب الثالث: الآثار القانونية المترتبة عن الاندماج المصرفي:⁶⁹

إن من أبرز النواحي القانونية لعملية الاندماج تتعلق بالنتائج والآثار المترتبة على هذه العملية والمتمثلة في:

أولاً: بالنسبة الى عضوية مجلس الادارة: حيث ان مجلس ادارة الشركة الدامجة قد حل محل مجلس إدارة الشركة المدمجة، وهنا يجوز زيادة عدد اعضاء مجلس الادارة عند الاندماج استثناء على القاعدة التي تحدد ذلك العدد وجعلها وفق الحد الأقصى المحدد في قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 والبالغ تسعة اعضاء.

ثانياً: بالنسبة الى الدائنين: التزم المصرف الدامج بالوفاء بديون المصرف المدموج، وهذا الحل لا يشكل تجديدا للدين "فيبقى الدين القديم قائماً" بجميع ضماناته وشروط تسديده وسعر فائدته، وتبعاً لذلك فإن "الاندماج لا يؤدي إلى إسقاط الديون الآجلة واستحقاقها".

ثالثاً: بالنسبة الى المدينين: يشكل الاندماج انتقالاً "شاملاً" للذمة المالية للشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة التي تحل محلها في جميع حقوقها والتزاماتها، وعليه لا يعتبر "حوالة حق" تستلزم الاجراءات المنصوص عليها في القانون المدني وهي عادة إبلاغ المدين او قبول هذا الاخير به في ورقة ذات تاريخ صحيح وتبعاً لذلك فإن المصرف الدامج يستطيع ملاحقة ديون المصرف المدمج به بدون عوائق.

رابعاً: بالنسبة لعقود الايجار للمصرف المدموج: فإنها تسقط لصالح المصرف الدامج لكون الأخير يتمتع بشخصية معنوية مستقلة ومنفصلة عن الشخصية المعنوية للمصرفين المدموجين.

⁶⁶. الموقع الإلكتروني: <http://jps-dir.com> (2014/2/2).

⁶⁷. نفس المرجع السابق.

⁶⁸. نفس المرجع السابق.

⁶⁹. وليد عيدي عبد النبي، نفس المرجع السابق، ص 5.

خامسا: بالنسبة لعقود العمل: تنص قوانين العمل عادةً على استمرار عقود العمل بجميع مفاعيلها حتى وإن طرأت بعض التحولات على حالة العمل من الوجهة القانونية بما في ذلك الدمج، أي أن هذه التحولات لا تشكل سبباً لفسخ هذه العقود أو انقضائها، وبقاء عقود العمل واستمرارها ينسحب على عقود العمل محددة المدة وغير محددة المدة سواء بسواء، ويستفيد من ذلك مستخدمو المصرف المدموج مما اكتسبوه بسبب الأقدمية في عملهم لدى المصرف المدموج كمدة الإجازة السنوية أو مقدار التعويضات وما شابه ذلك.⁷⁰

سادسا: بالنسبة للمنافسة: فإن الاندماج قد يؤدي الى تقليص عدد المصارف العاملة وبالتالي تقليل المنافسة التي يجب أن تسود هذا القطاع بهدف تحسين الخدمة المصرفية واستقطاب الودائع ومنح التسهيلات. إذ قد يؤدي الاندماج الى احتكار بعض المصارف القليلة للعمل المصرفي وما ينجم عن ذلك استيلائها على السوق المصرفية والتحكم فيها ويكون ذلك على حساب مستوى ونوعية الخدمة المصرفية.⁷¹

سابعا: بالنسبة للسرية المصرفية: يجب المحافظة على مبدأ سرية المعاملات المصرفية الوارده في أحكام المادة 49 من قانون المصارف رقم 94 لسنة 2004 بعد اجراء الاندماج للمصارف لانه لا يجوز نقل الحسابات الى المصرف الدامج إلا بموافقة العملاء ويتطلب ذلك بان يقوم المصرف بالحصول على موافقة جميع عملائه على نقل حساباتهم اليه طوعا "وليس إجباريا".⁷²

المطلب الرابع: معوقات الدمج المصرفي العربي:⁷³

1. هيكلية بعض القطاعات المصرفية العربية واتصافها بالسيطرة العائلية وبالتالي عدم رغبتها بل ومقاومتها لأية محاولات لانتقاص من امتيازاتها أو زعزعتها.
2. الإفتقار الى الحوافز الحقيقية للدمج واقعيا وتشريعيا والتي من شأنها حفز أصحاب المصارف على التخلي عن امتيازاتهم إذا ماضنوا الحصول على حوافز حقيقية جوهرية مجزية.
3. عدم ظهور مؤسسات مصرفية تحقق المنافسة القوية في الخدمات المصرفية كما ونوعا إذ أن ذلك ترك حكرا على المؤسسات والبنوك الأجنبية التي تصول وتجول في ساحتنا المصرفية وقد يستثنى من ذلك دول مجلس التعاون الخليجي حيث ظهرت مؤسسات مالية قوية عملاقة ذات مستوى مالي جيد.
4. وجود بدائل للدمج قد تبدو للبعض أسهل من وجوه عديدة كزيادة رأس المال أو زيادة تفرعاته في المشاركة الأجنبية... كذلك توهم البعض أن الدمج سيورث مشاكلًا وهموما هم في غنى عنها سواء في المجال القانوني أو الإداري أو المالي.

⁷⁰ مهيب محمد زايدة، نفس المرجع السابق، ص 55.

⁷¹ وليد عيدي عبد النبي، نفس المرجع السابق، ص 6.

⁷² نفس المرجع السابق.

⁷³ مدحت الخراشي، "اندماج المصارف العربية.. والخيار الإستراتيجي"، الموقع الإلكتروني: <http://www.mafhoum.com> (2014/2/2).

5. صعوبة عمليات التقييم ودخول عناصر قد يختلف في تقييمها كالخلو والشهرة والإمتياز مما يجعل عملية التقييم الحقيقي للبنوك صعبة ومما يزيد الأمر صعوبة افتقار الأسواق المصرفية العربية إلى بنى تحتية ومؤسسات متخصصة في شئون الدمج والشراء والإعتماد في هذا المجال على مؤسسات أجنبية تجهل الظروف والبيئة الحقيقية للأسواق العربية وهو الأمر الذي لا يمكنها من إجراء التقييم السليم والدقيق.
6. النقص الواضح في اللوائح والتشريعات التي تنظم عمليات الدمج وتحدد أطرها ووسائلها في التشريعات المصرفية.

المطلب الخامس: علاقة الاندماج المصرفي بالخصخصة وزيادة القدرة التنافسية:74

يعتبر الاندماج المصرفي من متطلبات تطور النشاط المصرفي العالمي، يتمكن البنك من خلاله التكيف والتفاعل مع العولمة وتحدياتها، فالاندماج ضرورة حتمية لتزايد وتعزيز القدرة التنافسية، فتلجأ البنوك إلى اقتصاديات الحجم للوصول إلى حجم مناسب وزيادة الكفاءة مع تقليص للتكاليف والأعباء سعياً وراء تعظيم الربح، ونشير هنا إلى أن الوزن الإقتصادي للكيان المصرفي الناتج عن الاندماج بين جملة من المصارف لا يمثل سوى مجموع الأوزان الاقتصادية لهذه البنوك، لأنه ينشأ عن الاندماج تفاعل اقتصادي يفوق بكثير ذلك المجموع بما يتولد من وفرات اقتصادية أكبر تظهر من خلال ارتفاع مستويات الأداء وهذا ما يسمى بأثر التداؤب (النتائج $2+2=5$).

وكثيراً ما ارتبط الحديث عن الاندماج المصرفي بعمليات الخصخصة كونها نواتج وإفرازات العولمة المالية من جهة، و أحد أهم التصحيحات الهيكلية من جهة أخرى، وغالباً ما تعرض الباحثين لجدوى تسبيق أحدهما عن الآخر فنلاحظ غالباً أن الاقتصاديات المتطورة تعرف تزامناً لكلتا الظاهرتين بفعل طبيعة هياكلها وسيادة الإقتصاد الحر (الخاص)، في حين الدول النامية الأمر بها يختلف. فإذا كنا بصدد عمليات الدمج بفعل قرارات السلطة النقدية والمصرفية لتحسين وضع الكيان المندمج في إطار أكبر وأكفأ فهي في هذه الحال تتم بين بنوك عامة للدولة، أما في حالة الاندماج بين البنوك الخاصة يرى البعض أنه لا بد أن يتم بين بنوك متخصصة وعليه لا بد من تسبق عمليات خصخصة الجهاز المصرفي حتى وإن اتسمت البنوك الكبيرة بالكفاءة العالية. أما المصارف الصغيرة والتي يصعب عليها الوقوف أمام اشتداد حجم المنافسة خاصة مع بروز الفروع الأجنبية التي تنشأ بفعل حرية الاستثمار وتحرير التشريعات المالية وتجارة الخدمات، يتطلب تقاربها عمليات الخصخصة، لأن الاندماج لا يمثل مجرد تجميع كيانات مصرفية جامدة.

كما يرى بعض الآخر من الاقتصاديين أنه لا يجب الربط بين هذين الأسلوبين، كونهما لا يجتمعان سوى أنهما نواتج للعولمة وليس شرطاً أن نسبق الاندماج المصرفي على الخصخصة أو العكس، بل الأفضل اندماجها لتهيئتها وإعدادها كي تكون أكثر كفاءة وقدرة على المنافسة، وعليه يرى هذا الرأي أنه يمكن الاندماج بين البنوك الخاصة

74. ضيف روفية، نفس المرجع السابق، ص ص 44 - 45.

الفصل الثاني _____ استراتيجيات الإندماج المصرفي وأسس النظرية

أو بين هذه الأخيرة وفروع أجنبية، أو أن يتم الاندماج بين البنوك العامة. أما إذا كنا بصدد اندماج بين بنوك عامة وأخرى خاصة فهذا لا يمكن تحقيقه بفعل اختلاف طبيعة كل مصرف. ومنه فإن عمليات الاندماج مثلها مثل الخصخصة عمليات أو تصحيحات هيكلية لتحديث النظم المصرفية حتى تتمكن من مواكبة تطلعات القطاع المالي و بذلك فإنه إذا تعلق الأمر بالاندماج بين مصارف عمومية فقط أو خاصة فقط فالإشكال لا يطرح بين أفضلية تسبيق الاندماج أو الخصخصة أما إذا أردنا الجمع بين بنكين من طبيعتين مختلفين (عام وخاص)، هذا يستوجب الخصخصة لذلك فإن الخصخصة و الاندماج سبل لإعادة هيكلة النظام المصرفي ولا يمكن بأي شكل أن تتعارض لأنها تسير إلى نفس الهدف.

خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر الإندماج المصرفي أحد وسيلتان للنمو والبقاء، فهو مبني دائما على التحالف الاستراتيجي والتعاون بين المتنافسين كأداة للتكيف والتوحد والاستمرار في ظل العولمة، ونظرا لأهمية الإندماج في وقتنا الحاضر فقد أصبح ضرورة حتمية للبنوك الكبيرة ومسألة حياة للكيانات المصرفية الصغيرة إذ بدونها لن تستطيع الأولى المنافسة في السوق العالمية أو الصمود في السوق المحلية في حين ستعجز الثانية عن الوفاء بمتطلبات العملاء.

كما أن كل تلك الآثار السلبية الناتجة عن عمليات الإندماج يمكن أن تكون صحيحة في الأجل القصير، إلا أنها يمكن أن تتناقص وتختفي في الأجل المتوسط أو الطويل من فترة الاندماج وتبرز مزاياه وأثاره الإيجابية. لكن ولكي نتغلب على هذه الآثار السلبية يجب أن يخضع قرار الاندماج إلى دراسة متأنية وعميقة بحيث يتطلب إجراءه بطريقة سليمة تتضمن تحقيق الأهداف المرجوة من وراءه وجني ثماره، وعليه يتعين وضع شروط وضوابط معينة ورسم سياسات محددة على هداها يمكن الوصول إلى الإندماج الناجح دون أن ننسى ضرورة الخصخصة فهي إلى جانب الإندماج تعد سبلا لإعادة هيكلة النظام المصرفي ولا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تتعارض لأنها تسير إلى نفس الهدف.



الفصل الثالث:

الإطار العملي للإندماج المصرفي



الفصل الثالث: الإطار العملي للإندماج المصرفي:

مقدمة الفصل الثالث:

لقد أدت موجة الإندماجات العالمية والإقليمية إلى قيام نوع من المصارف كبيرة الحجم القادرة على توفير حزمة متكاملة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية والاستثمارية بطرق تكنولوجية متطورة وتكاليف منخفضة، كما أدت إلى الانتقال من مرحلة الإدارة التي تقوم على مركزية القرار إلى مرحلة الإدارة التي تركز على تقييم الأداء مع الاهتمام بتعظيم العائد على حقوق الملكية وإرضاء العملاء، إضافة إلى ذلك فقد أدت هذه الموجة إلى وجود عدة آليات من بينها تقييم البنوك المندمجة وتحديد سداد قيمة البنك المندمج، وكذا الجانب التقني وما يصاحبه من سبل وطرق محاسبية ومالية تنظم عملية الإندماج. وعليه سنحاول في المبحث الأول تفصيل بعض من هذه الجوانب.

ولتوضيح تطور أسواق عمليات الاندماج عبر العالم سنحاول تقسيم هذا التطور في المبحث الثاني بحسب الدول إلى: الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، اليابان، عبر الحدود، وكذا تطور عمليات التجميع داخل الدول النامية والوطن العربي، أما بعدها فسنحاول البحث في إمكانيات التجميع داخل الجهاز المصرفي الجزائري وما سيتوفر عليه من مزايا تنافسية تسمح برفع السلطة على السوق وزيادة كفاءة القطاع ورفع العوائد.

المبحث الأول: آليات الإندماج المصرفي:

يمكن القول أن صنع قرار الإندماج يقوم على آليات من بينها تقييم البنوك المندمجة وتحديد سداد قيمة البنك المندمج ومن ثم الوصول إلى مرحلة التفاوض على الإندماج المصرفي ما يؤدي إلى اتخاذ قرار الإندماج الرشيد.

المطلب الأول: طرق تقييم البنك بغرض الاندماج:

توجد العديد من الأدوات والأساليب الفنية التي يقدمها علم التمويل بشأن تقييم البنوك، ولكن السعر يتم الوصول إليه من خلال عملية التفاوض، أي أن الأساليب التي سيأتي ذكرها الآن لتحديد قيمة البنك المندمج تقدم الحدود الدنيا والقصى لتحديد سعر البنك المندمج. ومن أهم الطرق نذكر:

أولاً: علاوة القيمة الدفترية (Premium to book value):⁷⁵

ترتكز القيمة الدفترية لحقوق الملكية على القيم الموجودة في ميزانية البنك:

القيمة الدفترية لحقوق الملكية = القيمة الدفترية للأصول - القيمة الدفترية للخصوم + العلاوة الدفترية للسهم

بحيث: العلاوة الدفترية للسهم = سعر السهم السوقي - القيمة الدفترية

ويتم قسمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية على عدد الأسهم المتداولة لإيجاد القيمة الدفترية للسهم الواحد ومقارنتها بقيمة السهم للبنك الدامج فإذا افترضنا أن:

س س: سعر السوق للسهم المقروض على البنك المستهدف

ق د: القيمة الدفترية للسهم في البنك المستهدف

فإن: علاوة القيمة الدفترية = (س س - ق د) / ق د

ويتحدد سعر السوق للبنك المستهدف باستخدام العلاوة الممنوحة في ظل عمليات اندماج لبنوك مناظرة على

النحو التالي:

سعر السوق للسهم = (سعر السوق للسهم × القيمة الدفترية للسهم في البنك المستهدف) / القيمة الدفترية للسهم
للعلاقات المناظرة

ويمكن أن تتضمن شروط الاندماج عملية تبادل الأسهم من خلال حصول مساهمي البنك المستهدف على عدد مناسب من أسهم البنك الدامج وحسب نسبة الاستبدال التي تتحدد طبقاً للصيغة التالية:

⁷⁵ عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص ص 185 - 186.

نسبة الاستبدال = سعر السوق للسهم للبنك المستهدف / سعر السوق للسهم للبنك الدامج

= ربحية السهم الواحد للبنك المستهدف (1 + علاوة) / سعر السوق للسهم للبنك الدامج

ويمكن أن تختلف القيمة السوقية للأصول والخصوم عن تلك التي تظهر في القوائم المالية الدفترية ولهذا قاموا باحتساب علاوة القيمة الدفترية المعدلة والتي تعالج أخطاء القياس السابق، وربما تكون القيمة الدفترية المعدلة أكبر أو أقل من القيمة الدفترية.

ثانياً: مضاعف سعر الربحية Price to Earning's Share (P/E):⁷⁶

وفي هذه الطريقة يتم التركيز على أرباح الأسهم بدلا من الميزانية، ويتضمن هذا المدخل في التقييم حساب متوسط سعر الشراء إلى نسبة المضاعف وذلك لعمليات اندماج ناجحة لأنواع مماثلة من البنوك، وباستخدام متوسط نسبة المضاعف في عمليات الاندماج المماثلة وربحية السهم الواحد للبنك المستهدف، يمكن التوصل إلى سعر السهم لعملية الاندماج الحالية والذي يتحدد كما يلي:

سعر السوق للسهم للبنك المستهدف = (سعر السوق للسهم × ربحية السهم الواحد للبنك المستهدف) / ربحية السهم الواحد

وفي هذه الحالة فإن العلاوة تساوي:

العلاوة لربحية السهم الواحد = (سعر السوق للسهم - ربحية السهم الواحد) / ربحية السهم الواحد

ونسبة الاستبدال = سعر السوق للسهم للبنك المستهدف / سعر السوق للسهم للبنك الدامج

= ربحية السهم الواحد للبنك المستهدف (1 + علاوة) / سعر السوق للسهم للبنك الدامج

يكتفي المقياس المستخدم للمضاعف بربحية السهم الواحد عن آخر سنة فقط، ولكن المقياس المناسب للربحية يجب أن يعكس تقلبات الأرباح والتي تقدم بعض المؤشرات عن المخاطر التي تحيط بعمليات البنك.

وكذلك ربحية السهم للعام الحالي تكون مختلفة تماما عن ربحية السهم الواحد الأعوام السابقة، ويعمل المحللين على حل هذا المشكل باستخدام متوسط مرجح للأرباح للسهم خلال عدة سنوات.

وبتحديد سعر السهم يتم تحديد نسبة التبادل بين سهم البنك الدامج والبنك المستهدف بحيث:

نسبة التبادل = سعر السوق لسهم البنك المستهدف / سعر السوق لسهم البنك الدامج

⁷⁶. عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 189.

ثالثاً: التسعير وفقاً لسعر السهم السائد (Price to Prevalling Stock Price): 77

وتقوم هذه الطريقة على مقارنة سعر الشراء المعروض للسهم على البنك المستهدف مع سعره في السوق، هذا التقدير أيضاً غير دقيق لأنه يفترض أن سعر السهم الجاري يعكس بدقة القيمة السنوية. ففي بعض الحالات لا يتم تداول أسهم البنك على نطاق واسع، وبالتالي فإن السعر الجاري ربما يكون متقدماً ولا يعكس ظروف السوق الحالية.

وفي حالة ما إذا أراد البنك الدامج تحفيز البنك المستهدف على الاندماج فإنه يقوم برفع العالوة، وبالتالي زيادة عدد الأسهم، وهذا ما يؤدي إلى إضعاف ربحية السهم.

المطلب الثاني: أساليب سداد قيمة البنك المندمج: 78

تعتبر عملية اختيار أدوات سداد قيمة البنك المندمج من أهم المراحل في عملية التفاوض للإندماج، حيث يتم اختيارها وفقاً لمعايير عديدة منها: أوضاع السيولة النقدية، فارق الحجم السنوي بين البنك الدامج والبنك المندمج، وآفاق نمو ربحية السهم للبنك الدامج. ومن أهم أساليب السداد:

أولاً: العروض النقدية (Cash Offers):

من مزايا العروض بالنسبة لملاك البنك المندمج (البائعين) وضوح القيمة التي سيتم الحصول عليها، وزيادة السيولة النقدية لدى البائعين ما يجعلهم في وضع أفضل لتغيير محفظتهم الاستثمارية لمقابلة أي فرصة متاحة. ومن أهم عيوب ذلك بالنسبة للبائعين جعلهم خاضعين لضرائب الأرباح الرأسمالية التي قد تنشأ إذا كان سعر البيع أعلى من سعر الشراء.

أما بالنسبة للبنك الدامج (المشتري) فتمثل العروض النقدية أكثر الأساليب جاذبية لسرعة إتمام عملية الاندماج، كذلك سترتب على الاندماج إضافة أصول البنك المندمج مما يساعد إلى زيادة عوائد البنك الدامج بدون زيادة عدد الأسهم بما يعني ذلك زيادة ربحية السهم.

ثانياً: مبادلة سهم بسهم (Share For Share Exchange):

تحدد مزايا أسلوب مبادلة سهم بسهم بالنسبة لملاك البنك المندمج في تأجيل المحاسبة على ضريبة الأرباح الرأسمالية على الأسهم المستبدلة، كذلك استمرارية ملكيتهم والمشاركة في أرباح البنك الدامج بعد الاندماج. ولكن دخول مساهمين جدد في البنك الدامج قد يؤثر على مدى سيطرة البنك الدامج ويزداد هذا الأثر مع ضعف الفارق النسبي بين حجمي البنكين، كما أن زيادة العرض من عدد أسهم البنك الدامج نتيجة المبادلة يزيد من تذبذب

77. عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 190.

78. نفس المرجع السابق، ص ص 191 - 194.

التوقعات والمضاربات على سعر السوق للسهم خاصة في ظل التوقعات بانخفاض ربحية السهم نتيجة زيادة رأس المال بقيمة الأسهم المستبدلة.

ثالثاً: السندات القابلة للتحويل (Convertible Loan Stock):

إن الشروط والحقوق الواردة في السند القابل للتحويل هي ذاتها في السندات العادية، لكن حامل السند القابل للتحويل ينظر إليه كمساهم وكحامل لسند دين في آن واحد. ويرد شرط التحويل اعتباراً من إصدار السند حتى تاريخ استهلاكه ويتم تحديد سعر التحويل على أساس السعر السوقي بالإضافة إلى علاوة، ويكون عدد الأسهم التي سيتم تحويلها حاصل قسمة قيمة السند على سعر التحويل وعند التحويل لن يقوم حائز السند بتقديم نقود وإنما سيقصر الأمر على مبادلة السند بالسهم.

وتتحدد مزايا هذا الأسلوب في توفير الظروف المناسبة لإصدار أسهم جديدة، فقد تكون أوضاع السوق لا تسمح بذلك ولكن عند تحسين ظروف السوق خاصة عند زيادة ربحية السهم ينعكس ذلك على ارتفاع سعر السهم، وبالتالي يصبح السند قد حل ميعاد تحويله لسهم عادي.

رابعاً: السندات المصحوبة بحقوق الإكتتاب (Loan Stock with Warrants):

وهي تعطي لحاملها حق الإكتتاب خلال فترة زمنية محددة وبسعر محدد مسبقاً ولا يمكن أن تتحول إلى أسهم في حد ذاتها ويستمر السند قائماً حتى تاريخ استهلاكه ويسمى حق الإكتتاب بـ "التعهد" Warrant وفي أغلب الأحيان تكون التعهدات منفصلة Detachable ويمكن تداولها بمفردها مما يسمح للمستثمرين المضاربين بالاستفادة من تقلبات سعر السوق لتنفيذ اختيار التعهد، وفي حالة عدم تنفيذ اختيار التعهد خلال الفترة المذكورة يصبح لاغياً.

المطلب الثالث: الطرق المحاسبية عن اندماج البنوك:

تعتبر المعالجة المحاسبية للاندماج بين البنوك والمنشآت من المشاكل المحاسبية التي عجزت الهيئات والمجمعات المهنية للمحاسبة بوضع الحل الجذري لها وذلك نظراً لاختلاف الظروف التي تجري فيها كل واقعة اندماج عن واقعة اندماج أخرى. لكن هذه المجمعات المهنية قدمت طريقتين في المحاسبة عن عمليات الاندماج هما طريقتي الشراء واندماج الحقوق ولكل من هاتين الطريقتين أساس مختلف عن الطريقة الأخرى. وسوف نوضح في هذا المبحث هاتين الطريقتين ثم نقارن بينهما:

أولاً: المحاسبة وفقاً لأسلوب تجميع المصالح (إندماج الحقوق):⁷⁹

تقوم هذه الطريقة على فرضية مفادها أن المساهمين في البنك المندمج يرغبون في نقل الأصول والخصوم إلى البنك الدامج بالقيمة الدفترية لها وليس بالقيمة العادلة السوقية.

وفي هذه الحالة ينظر إلى عملية الاندماج باعتبارها عملية ضم لأصول وخصوم البنكين المندمجين بالقيم الدفترية وليس باعتبارها شراء لصافي أصول البنك المندمج بقيمتها السوقية العادلة كما سنرى في طريقة الشراء. ولقد عرفت طريقة دمج حقوق المساهمين بأنها اتحاد بين شركتين أو بنكين لدمج المصالح المشتركة والسير كوحدة اقتصادية مستقلة. وهنا يجب ملاحظة ما يلي:

أ. يتم نقل أي أرباح حقوقها البنك المندمج قبل الاندماج وكذلك أي أرباح محتجزة توفرت لديها بتاريخ الاندماج إلى البنك الدامج.

ب. يتم تقويم صافي أصول البنك المندمج وفقاً لقيمتها الدفترية وليس لقيمتها العادلة وهنا لا يظهر أي أثر لشهرة الاندماج.

ت. إن جميع نفقات الاندماج سواء المباشرة أو غير المباشرة يجب أن تحمل كمصروف للفترة التي تقع فيها عملية الاندماج.

1. خصائص طريقة اندماج الحقوق:

تتصف طريقة اندماج الحقوق بعدة خصائص نذكر منها:

أ. الاندماج يتم من خلال دمج مصالح المساهمين دون أن يترتب عليه تبادل فعلي أو شراء تفاوضي وهذا يؤدي إلى عدم ظهور الحاجة لتعديل حسابات الأصول والخصوم أو ظهور حساب شهرة المحل.

ب. كل منشأة أو بنك من البنوك المندمجة يستمر في عمله كما كان في الماضي ولذلك فإن نتائج العمليات في الماضي والحاضر للمنشآت المندمجة تؤخذ في الاعتبار عند المحاسبة عن الاندماج لسجلات المنشأة الجديدة.

ت. المصروفات المباشرة للانندماج لا يتم رسملتها كما هو الحال في طريقة الشراء وإنما يتم تسجيلها كمصروفات عادية في دفاتر المنشأة الجديدة.

⁷⁹ محمد ملهم عوض، "أساليب القياس لأغراض اندماج البنوك"، بحث تطبيقي، تحت إشراف: محمد كوفياتية، 2002 - 2003، ص ص 53 - 56.

2. متطلبات استخدام أسلوب التجميع المحاسبي:

إن تقرير ما إذا كان بالإمكان استخدام أسلوب التجميع المحاسبي ليس متروكاً لاختيار البنك فهناك "12" شرطاً واضحاً يجب الوفاء بها جميعاً حتى يمكن للبنك المشتري أن يتبع أسلوب التجميع المحاسبي لمحاسبة عملية تملك ما.

والاشتراطات الاثنان عشر مذكورة في الفقرة "46-48" من رأي رقم "16" لمجلس المبادئ المحاسبية، ولكن يمكن تلخيص مضمون هذه الاشتراطات فيما يلي:

- أ. يجب أن يكون كل كيان مستقلاً ولا يجوز أن يكون له منشأة فرعية أو قسم في منشأة أخرى خلال العامين السابقين لتنفيذ خطة الدمج.
- ب. كل واحدة من المنشآت الداخلة في الاندماج يجب أن تكون مستقلة عن الأخرى منذ بدء العملية وحتى اكتمالها ويعني الاستقلال عدم جواز تملك أي منشأة أكثر من 10 % من أسهم المنشآت الأخرى.
- ت. يجب إجراء الدمج في معاملة واحدة أو طبقاً لخطة محددة خلال عام واحد من البدء في التملك.
- ث. تقوم واحدة من المؤسسات بطرح وإصدار أسهم عادية فقط ذات حقوق مطابقة لغالبية أسهم حقوق التصويت المتداولة الخاصة بها مقابل 90 % أو أكثر من الأسهم العادية ذات حقوق التصويت للشركة الأخرى.
- ج. لا يجوز لأي من الكيانات القائمة بالاندماج أن تغيير حصة حقوق الملكية للأسهم العادية ذات حقوق التصويت بغرض إجراء الدمج خلال العامين السابقين لبدء خطة الدمج أو بين مواعي بدء الخطة وإتمامها.
- ح. يقوم كل واحد من الكيانات المعنية بالاندماج بإعادة تملك أنصبة في الأسهم العادية ذات حقوق الملكية ولكن لأغراض أخرى خلافاً لعمليات اندماج المنشآت ولا يجوز لأي منشأة أن تعتبر تملك أكثر من العدد العادي من الأسهم فيما بين تاريخ بدء خطة الدمج وتاريخ إتمامها. وتعامل عمليات تملك الأسهم العادية ذات حقوق التصويت الخاصة بالمؤسسة المصدرة بواسطة أي من المؤسسات المعنية بالاندماج أو شركاتها الفرعية على أنها عمليات إعادة تملك بواسطة الشركة المصدرة.
- خ. نسبة حصة حامل الأسهم العادية الفردي إلى مصالح حملة الأسهم العادية الآخرين في شركة داخلة في الاندماج يجب أن تظل واحدة نتيجة لتبادل الأسهم العادية لإحداث الاندماج.
- د. يجب أن تكون حقوق التصويت المخولة لمصالح ملكية الأسهم العادية في المؤسسة الموحدة الناتجة قابلة للممارسة بواسطة حملة الأسهم ولا يجوز حرمان حملة الأسهم من ممارسة تلك الحقوق أو تقيد تلك الممارسة لفترة زمنية محددة.
- ذ. يجب تسوية الدمج أو التوحيد في تاريخ إتمام أو تحقيق الخطة ولا يجب أن تكون هناك أحكام معلقة بخصوص إصدار أوراق مالية أو شروط التعويض الأخرى.

ر. لا يجوز للمؤسسة الموحدة أن توافق بشكل مباشر أو غير مباشر على إعادة تملك كل أو بعض الأسهم العادية الصادرة من أجل تحقيق الاندماج.

ز. لا يجوز للمؤسسة الموحدة أن تدخل في ترتيبات أخرى لصالح حملة الأسهم السابقين لشركة قائمة بالدمج مثل ضمان أو كفالة قروض مضمونه بأسهم مصدرة أثناء عملية الدمج، حيث أن ذلك يبطل في الواقع تبادل حقوق الملكية.

س. لا يجوز للمؤسسة المدمجة أن تزعم أو تخطط للتصرف أو التخلص من جزء كبير من أصول الشركات الداخلة في الاندماج خلال عامين من حدوث الاندماج، خلافاً لعمليات التخلص التي تتم في نطاق عمل الشركات المنفصلة سابقاً لمنع ازدواجية المنشآت والقضاء على الطاقة الزائدة.

إن اشتراطات التجميع معقدة وتنفذ بصرامة فإذا لم تجتاز المعاملة كل الاختبارات تتم محاسبتها على أنها معاملة شراء وإذا كان هناك بنك يفكر في إجراء معاملة يجب محاسبتها على أنها / تجميع / يجب عليه الحصول على مشورة قانونية ومحاسبية متخصصة.

3. مثال تطبيقي عن المحاسبة وفقاً لأسلوب تجميع المصالح: 80

إندمجت شركة سماح (المندمجة) في 2007/12/31م في شركة سمر (الدامجة) وقد أصدرت شركة سمر 150000 سهم عادي بقيمة إسمية 10 ج للسهم وكانت القيمة العادلة الجارية للسهم 25 ج مقابل كل أسهم رأس المال المصدرة والخاصة بشركة سماح بالإضافة إلى ذلك دفعت شركة سمر التكاليف التالية لإتمام عملية الإندماج:

أ. تكاليف المراجعين: 60000

ب. مصروفات الفحص: 56250

ت. مصروفات إصدار الأوراق المالية: 23000

ث. مصروفات تسجيل العقد: 750

ج. مصروفات توثيق العقد: 60000

ح. جملة تكاليف تنفيذ الاندماج: 200000

وفيما يلي الميزانية العمومية لشركة سماح في 2007/12/31م:

80. "المحاسبة عن اندماج الشركات"، الموقع الإلكتروني، <http://walidsamir7.blogspot.com> (2014/1/14).

الخصوم + حقوق الملكية		الأصول	
500000	خصوم ق. أ	1000000	المتداولة
1000000	خصوم ط. أ	3000000	ط. أ
1000000	أسهم رأس المال	600000	الأخرى
700000	علاوة الإصدار		
1400000	أرباح محتجزة		
4600000	المجموع	4600000	المجموع

المطلوب:

1. تسجيل قيود اليومية في دفاتر شركة سماح.
2. حساب علاوة الإصدار.
3. تسجيل قيود اليومية في دفاتر شركة سمر.

الحل:

إثبات تكاليف تنفيذ الإندماج:

200000 من ح / الاستثمار في شركة سماح

200000 إلى ح / النقدي

1. تسجيل قيود اليومية في دفاتر شركة سماح:

4600000 من ح / مذكورين:

500000 خصوم ق. أ

1000000 خصوم ط. أ

1000000 أسهم رأس المال

700000 علاوة الإصدار

1400000 أرباح محتجزة

4600000 إلى ح / مذكورين:

1000000 أصول متداولة

3000000 أصول ط. أ

600000 أصول أخرى

2. حساب علاوة الإصدار:

أسهم رأس المال + علاوة الإصدار (سماح) = 1700000 = 700000 + 1000000

(-) الأسهم المصدرة بواسطة (سمر) = 1500000 = 10 x 150000

أي: علاوة الإصدار = 1500000 - 1700000 = 200000

3. تسجيل قيود اليومية في دفاتر شركة سمر:

4600000 من ح/ مذكورين:

1000000 أصول متداولة

3000000 أصول ط. أ

600000 أصول أخرى

4600000 إلى ح/ مذكورين:

500000 خصوم متداولة

1000000 خصوم ط. أ

1500000 أسهم رأس المال

200000 علاوة الإصدار

1400000 الأرباح المحتجزة

ثانياً: المحاسبة وفقاً لأسلوب الشراء: 81

علينا أن نحدد أولاً كيف نميز بين المنشأة الدامجة من المندمجة وهناك بعض المؤشرات التي تحدد الطرف الممتلك وهي:

- أ. إذا كانت القيمة العادلة لإحدى المنشآت أكبر بكثير من القيمة العادلة للمنشأة المندمجة الأخرى ففي مثل هذه الحالة المنشأة الأكبر هي المنشأة المملوكة.
 - ب. عندما يجري اندماج الأعمال عن طريق دفع نقود مقابل الأسهم العادية ذات حقوق التصويت في مثل هذه الحالة تكون المنشأة التي تدفع النقدية هي المنشأة المملوكة.
 - ت. عندما ينتج عن اندماج الأعمال سيطرة إدارة إحدى المنشآت على انتخاب فريق إدارة المنشأة المندمجة الناتجة في مثل هذه الحالة المنشأة المسيطرة هي المنشأة المملوكة.
- بالإضافة إلى المؤشرات المذكورة أنفاً والتي تساعدنا في تمييز الطرف الممتلك فإن مجلس المبادئ المحاسبية قد وضع الإرشاد التالي للمساهمة في تحديد الشركة الدامجة: "من الواضح من أن المنشأة التي تدفع نقدية أو تقدم أي أصول أخرى أو ينشأ عليها التزامات للحصول على أصول أو أسهم منشأة أخرى تعتبر هي المنشأة الدامجة".
- 1. طريقة الشراء:**

لقد حدد الرأي المحاسبي رقم 16 عن عمليات الاندماج مفهوم المحاسبة وفقاً لأسلوب الشراء على النحو التالي: "عند المحاسبة عن عمليات الاندماج وفقاً لأسلوب الشراء تتبع المبادئ المحاسبية وفقاً للتكلفة التاريخية وذلك لتسجيل حيازة الأصول وإصدار الأسهم ثم المحاسبة عن الأصول والالتزامات بعد الاندماج" فالمواصفات الرئيسية لهذه الطريقة هي:

- أ. وجود شركة مشتريه.
 - ب. حدوث عملية تبادل تفاوضية.
 - ت. ظهور أرقام جديدة تمثل القيم السوقية لعناصر الأصول والخصوم.
- تتضمن تكلفة شراء الشركة المندمجة عند استخدام أسلوب الشراء في المحاسبة ما يلي:
- أ. إجمالي القيمة المدفوعة بواسطة المنشأة المندمجة.
 - ب. التكاليف المباشرة لتنفيذ عملية الاندماج.
 - ت. التكاليف المشروطة التي يمكن تحديدها في تاريخ الاندماج.

81- محمد ملهم عوض، نفس المرجع السابق، ص ص 57 - 58.

2. الشهرة الناشئة عن التملك:

إذا كانت تكلفة شراء الشركة المندمجة أكبر من القيمة العادلة الجارية لصافي أصولها القابلة للتحقق ذاتياً فإن الفرق بينهما يعامل كشهرة ويتم الاعتراف بها كأصل من الأصول، وهذه الشهرة تعتبر بمثابة دفعة من قبل الممتلك لقاء منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة. وهناك عدة عوامل تؤخذ بعين الاعتبار تقدير العمر الإنتاجي للشهرة:

- أ. الأجل المتطور للنشأة أو الصناعة.
 - ب. آثار تقادم المنتج والتغيرات في الطلب وعوامل اقتصادية أخرى.
 - ت. الأفعال المتوقعة من المنافسين أو من المنافسين المحتملين.
 - ث. الشروط القانونية أو التنظيمية أو التعاقدية التي تؤثر في العمر الإنتاجي.
- وقد أوصت المعايير المحاسبية الدولية باستخدام طريقة القسط الثابت في اهتلاك الشهرة إلا إذا كان هناك طريقة إطفاء أخرى أكثر ملائمة للظروف.

3. الشهرة السالبة الناشئة عن التملك:

"في بعض حالات الاندماج التي تعرض في شكل صفقة بسعر تحفيزي قد تزيد القيمة العادلة الجارية لصافي الأصول التي تم الحصول عليها من إجمالي تكلفة شراء المنشأة المندمجة وتحدث مثل هذه الصفقات غالباً عندما تكون المنشأة المندمجة قد تعرضت في الماضي إلى خسائر كبيرة أو أسعار أسهمها في السوق منخفضة بدرجة ملحوظة".

4. مثال تطبيقي للإندماج وفقاً لأسلوب الشراء: 82

أ. مع وجود شهرة موجبة:

اندمجت شركة سماح (المندمجة) في 2007/12/31م في شركة سمر (الدامجة)، وقد أصدرت شركة سمر 50000 سهم بقيمة إسمية 4 ج للسهم الواحد وكانت القيمة العادلة الجارية للسهم 15 ج مقابل كل أسهم رأس المال المتداولة الخاصة بشركة سماح وعددها 100000 سهم بدون قيمة إسمية وكانت القيمة العادلة الجارية للسهم 10 ج بالإضافة إلي ذلك دفعت شركة سمر التكاليف التالية لإتمام عملية الاندماج:

✓ مصروفات الفحص والاستقصاء: 90000 ج

✓ الرسوم القانونية: 60000 ج

82. الموقع الإلكتروني، <http://walidsamir7.blogspot.com> (2014/1/14).

وفيما يلي الميزانية العمومية لشركة سماح في 2007/12/31م:

الخصوم + حقوق الملكية		الأصول	
150000	خصوم ق. أ	100000	متداولة
200000	خصوم ط. أ	450000	طويلة الأجل
200000	أسهم رأس المال	150000	أخرى
100000	علاوة الإصدار		
50000	أرباح محتجزة		
700000	المجموع	700000	المجموع

وكانت القيمة العادلة الجارية للأصول والتزامات شركة سماح كالاتي: الأصول المتداولة: 125000 ج، الأصول ط.أ: 500000 ج، الأصول الأخرى: 175000 ج، الخصوم ق.أ: 150000 ج، الخصوم ط. أ: 170000 ج.

المطلوب:

1. تحديد تكلفة شراء الشركة المندمجة.
2. تحديد قيمة الشهرة.
3. تسجيل قيود اليومية في دفاتر شركة سماح وشركة سمر.

الحل:

1. تحديد تكلفة شراء الشركة المندمجة:

إثبات عملية الاندماج:

$$15 \times 50000 = 750000 \text{ من ح/ الاستثمار في الشركة المندمجة}$$

$$200000 = 4 \times 50000 \text{ إلي ح/ رأس المال}$$

$$550000 \text{ إلي ح/ علاوة الإصدار}$$

إثبات تكاليف تنفيذ عملية الإندماج:

$$90000 \text{ من ح/ الاستثمار في الشركة المندمجة}$$

60000 من ح/ علاوة الإصدار

150000 إلى ح/ النقدية

جملة الاستثمار في الشركة المندمجة (المبلغ المدفوع) = 90000 + 750000 = 840000 ج

جملة علاوة الإصدار = 60000 - 550000 = 490000 ج

2. تحديد قيمة الشهرة:

الشهرة = المبلغ المدفوع - صافي الأصول القابلة للتحقق ذاتياً

صافي الأصول القابلة للتحقق ذاتياً = الأصول - الخصوم ± الفرق بين القيمة الدفترية والعادلة للأصول والخصوم

المبلغ المدفوع = 840000 دج

صافي الأصول القابلة للتحقق ذاتياً = (350000 - 700000) + 100000 + 30000

= 480000 ج

الشهرة = 360000 ج

3. تسجيل قيود اليومية في دفاتر شركة سماح:

700000 من ح/ مذكورين:

150000 خصوم ق. أ

200000 خصوم ط. أ

200000 أسهم رأس المال

100000 علاوة الإصدار

50000 أرباح محتجزة

700000 إلى ح/ مذكورين:

100000 أصول متداولة

450000 أصول ط. أ

150000 أصول أخرى

▪ تسجيل قيود اليومية في دفاتر شركة سمر:

1190000 من ح / مذكورين:

125000 أصول متداولة

500000 أصول ط. أ

175000 أصول أخرى

360000 الشهرة

30000 خصم الالتزامات

1190000 إلى ح / مذكورين:

150000 خصوم ق. أ

200000 خصوم ط. أ

840000 الاستثمار في شركة سماح (المندمجة)

ب. مع وجود شهرة سالبة:

اشترت شركة سماح (الدامجة) في 2007/12/31 م صافي أصول شركة سمر (المندمجة) مقابل مبلغ 400000 ج وقد دفعت شركة سماح مبلغ 40000 ج عبارة عن مصروفات فحص واستقصاء، وفيما يلي الميزانية العمومية لشركة سمر عن السنة المنتهية في 2007/12/31 م.

المطلوب:

1. تحديد تكلفة شراء الشركة المندمجة.
2. تحديد قيمة الشهرة السالبة.
3. تسجيل قيود اليومية في دفاتر شركة سمر وشركة سماح.

قيمة عادلة	قيمة دفترية	الأصول
200000	190000	المتداولة
60000	50000	الأوراق المالية

900000	870000	ط. أ
100000	90000	غير الملموسة
1260000	1200000	الإجمالي
240000	240000	ق. أ
520000	500000	ط. أ
-	460000	رأس المال
760000	1200000	الإجمالي

الحل:

1. تحديد تكلفة شراء الشركة المندمجة:

إثبات عملية الاندماج:

400000 من ح/ الاستثمار في شركة سمر

400000 إلي ح/ النقدية

إثبات تكاليف تنفيذ عملية الإندماج:

40000 من ح/ الاستثمار في شركة سمر

40000 إلي ح/ النقدية

جملة الاستثمار في شركة سمر (المبلغ المدفوع) = 40000 + 400000 = 440000 ج

2. تحديد قيمة الشهرة:

الشهرة = المبلغ المدفوع - صافي الأصول القابلة للتحقق ذاتياً

المبلغ المدفوع = 440000 ج

صافي الأصول القابلة للتحقق ذاتياً = 1200000 - 740000 + 60000 - 20000 = 500000 ج

الشهرة = 440000 - 500000 = (60000) ج

3. تسجيل قيود اليومية في دفاتر شركة سمر:

1200000 من ح/ مذكورين:

240000 خصوم ق. أ

500000 خصوم ط. أ

460000 رأس المال

1200000 إلى ح/ مذكورين:

190000 أصول متداولة

50000 أوراق مالية

870000 أصول ط. أ

90000 أصول غير ملموسة

■ تسجيل قيود اليومية في دفاتر شركة سماح:

1260000 من ح/ مذكورين:

200000 أصول متداولة

60000 أوراق مالية

900000 أصول ط. أ

100000 الأصول غير الملموسة

1260000 إلى ح/ مذكورين:

240000 خصوم ق. أ

520000 خصوم ط. أ

440000 الاستثمار في شركة سمر

60000 الشهرة السالبة

الشهرة السالبة توزع على الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة بنسب كل منهما أو تسجل في الجانب الدائن.

ثالثاً: المقارنة بين الطريقتين: (طريقة الشراء مقابل طريقة تجميع المصالح): 83

الجدول (3): المقارنة بين المحاسبة عن طريق الشراء والمحاسبة عن طريق تجميع المصالح

محاسبة الشراء	محاسبة تجميع المصالح
1. تقوم على افتراض حدوث عملية مالية بين طرفي الاندماج تقوم من خلالها المنشأة الدامجة بشراء صافي أصول المندمجة بناء لقيمتها السوقية العادلة.	1. أما في طريقة التجميع فإنها تقوم على افتراض عدم حدوث عملية مالية حقيقية بين طرفي الاندماج وإنما فقط توحيد وضم حقوق الملكية بينهما عن طريق تبادل أسهم المنشأتين لذا يتم تقييم صافي أصول المندمجة بالقيمة الدفترية.
2. في طريقة الشراء الأرباح المحققة وكذلك الأرباح المحتجزة لدى المنشأة المندمجة بتاريخ الاندماج لا تنتقل إلى الدامجة إنما توزع على مساهمي المندمجة لذا ما يظهر في قائمة الدخل الموحدة في حال إعدادها هو فقط صافي الربح والأرباح المحتجزة للدامجة.	2. أما في طريقة التجميع فكل الأرباح للمنشأة الفرعية يتم إضافتها للأرباح المحتجزة الموحدة وذلك بغض النظر عن التاريخ الذي يتم فيه الاندماج لذا تشمل قائمة الدخل الموحدة صافي أرباح الدامجة وكذلك أرباحها المحتجزة وصافي أرباح المندمجة وأرباحها المحتجزة.
3. وفقاً لطريقة الشراء يتم تعديل القيم الدفترية الصافية للمنشأة المشتراه حديثاً وفقاً للقيم العادلة عند تاريخ الاستحواذ.	3. أما في طريقة التجميع فتظل القيم الدفترية الصافية للمنشآت الموحدة كما هي.
4. في ظل طريقة الشراء أي فرق بين المبلغ المدفوع للشركة الفرعية والقيمة العادلة للأصول المكتسبة ينتج عنه شهرة سالبة أو موجبة يجب استهلاكها فيما لا يزيد على 40 عاماً.	4. أما في ظل طريقة تجميع المصالح فلا تظهر شهرة.
5. وفقاً لمعاملة الشراء التي يتم في إطارها تبادل الأسهم المصدرة حديثاً مع منشأة مشتراه حديثاً	5. أما صفقة التجميع التي يتم فيها إصدار أسهم جديدة مقابل المؤسسة الموحدة المشتراه حديثاً فيتم زيادة حقوق الملكية بمقدار مجموع القيمة الدفترية الصافية للمؤسسة الموحدة حديثاً.

83، محمد ملهم عوض، نفس المرجع السابق، ص 59.

	فإنه يتم زيادة حقوق ملكية المساهمين بمقدار القيمة السوقية العادلة للأسهم المصدرة.
--	---

المصدر: محمد ملهم عوض، "أساليب القياس لأغراض اندماج البنوك"، بحث تطبيقي، تحت إشراف: محمد كوياتية، 2002 - 2003، ص ص 53-62.

رابعاً: المقارنة بين مزايا وعيوب طريقتي الشراء وتجميع المصالح: 84

إن لكل واحدة من طريقتي محاسبة عمليات الاندماج عيوب ومزايا وسوف نوضح ذلك في الجدول:

الجدول (4): مزايا وعيوب كل من المحاسبة عن طريق الشراء والمحاسبة عن طريق تجميع المصالح

المزايا والعيوب	محاسبة الشراء	محاسبة تجميع المصالح
المزايا	<ol style="list-style-type: none"> 1. المفاوضات أكثر مرونة عادةً. 2. وجود فرصة لإعادة تقويم الأصول. 3. فرصة بيع الأصول الرئيسية. 4. تخفيف الملكية يمكن تفاديه. 	<ol style="list-style-type: none"> 1. الأسلوب يتحاشى المسائل التنظيمية المرتبطة بإصدار الدين أو شهرة المحل. 2. لا يوجد اقتراض أو إصدار دين. 3. رأس مال كلا الكيانين مستمر بعد المعاملة. 4. مباشرة من المنظور المحاسبي.
العيوب	<ol style="list-style-type: none"> 1. المحاسبة عنها أكثر تعقيداً. 2. إن طريقة الشراء تتجاهل القيم العادلة الجارية لأصول المنشأة الدامجة. 3. إن عملية استنفاد الشهرة وفقاً للرأي المحاسبي رقم 17 يعتبر أمراً غير ملائماً حيث يرى الكثير من المحاسبين معالجة الشهرة بتخفيضها من حقوق المساهمين في منشأة الاندماج. 4. يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على نسب رأس المال والأرباح. 	<ol style="list-style-type: none"> 1. يصعب أن يستوفى الشروط الاثني عشر الصارمة. 2. نظراً لأن طريقة اندماج الحقوق لا تفصح بشكل مناسب عن قيم الأصول فإنه ستكون القوائم المالية للمنشأة الناتجة عن الاندماج مضللة وغير صادقة. 3. مرونة التفاوض أقل من مرونة التفاوض في طريقة الشراء. 4. الاحتفاظ بقيم الأصول التاريخية.

المصدر: محمد ملهم عوض، "أساليب القياس لأغراض اندماج البنوك"، بحث تطبيقي، تحت إشراف: محمد كوياتية، 2002 - 2003، ص ص 53 - 62.

⁸⁴، محمد ملهم عوض، نفس المرجع السابق، ص 60.

ويرى الباحث أنه إذا كانت المعاملة تصلح لتطبيق أسلوب محاسبة التجميع فلا توجد في هذه الحالة اشتراطات محاسبية لتقويم الأصول ويتم عادة في هذه الحالة دمج وتوحيد الميزانيات العمومية وقوائم دخل البنوك بقيمتها الدفترية بدون تعديل. أما عمليات التقويم تكون مطلوبة عادة عندما تعامل المعاملة كسواء حيث أننا عندما نستخدم أسلوب الشراء المحاسبي فعلى إعادة بيان أصول البائع حسب القيم السوقية العادلة الجارية ويتم تسجيل الالتزامات المحتملة بقيمتها الحالية في ظل أسعار الفائدة السائدة.

المطلب الرابع: منافع وتكاليف الاندماج المصرفي: 85

يمكننا التعرف على منافع وتكاليف عملية الإندماج المصرفي بتقديم دراسة مختصرة لعملية دمج مصرفين وباستخدام المعادلات التالية:

أولاً: المنافع:

تتمثل المنافع المترتبة على عملية دمج مصرفين A و B في الفارق بين مجمل القيمة الحالية للمصرفين بعد الدمج ومجموع قيمتهما معا قبل الدمج بحيث يمكن التعبير عنها من خلال المعادلة التالية:

$$P = \text{value (A+B)} - \text{value (A)} - \text{value (B)}$$

ثانياً: التكاليف:

تتمثل التكاليف المترتبة على دمج مصرفين في الفارق بين المبلغ المدفوع للمصرف المدمج B وقيمتها كمصرف مستقل وذلك من خلال المعادلة التالية: $E = \text{price (B)} - \text{value (B)}$

إنما يتوقف تقدير الكلفة على كيفية تقاسم منافع الدمج بين مالكي المصرف الدامج A والمصرف المدمج B وكذلك على كيفية تمويل عملية الدمج نقداً أو بتبادل الأسهم أو بالإثنين معا. هذا وتعد الكلفة بالنسبة إلى المصرف كناية عن العلاوة المدفوعة له (premium) مع الأخذ بالحسبان أنه سيسعى إلى تحقيق أكبر قيمة ممكنة لهذه العلاوة، في حين أنها تعد قيمة الشهرة (good will) التي سيسعى المصرف A إلى خفضها وبالتالي تكون عملية الدمج مجدية حين تتجاوز المنفعة الكلفة وفقاً للمعادلة الآتية:

$$P - E = (\text{value (A+B)} - \text{value (A)} - \text{value (B)}) - (\text{price (B)} - \text{value (B)}) > \text{zero}$$

$$P - E = \text{value (A+B)} - \text{value (A)} - \text{price (B)} > \text{zero}$$

⁸⁵ نزار قنوع، طرفة شريقي، رولا غازي إسماعيل، "الإندماج المصرفي وضروراته في العالم العربي"، في: [مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد الأول، 2009، ص 6].

المبحث الثالث: تجارب الإندماج المصرفي:

إن عمليات الإندماج المصرفي لا تشمل فقط الإندماجات بين البنوك الصغيرة والكبيرة، كما لم تقتصر على البنوك داخل حدود الدولة بل امتدت لتتم عبر الحدود بين البنوك في دول مختلفة.

المطلب الأول: عمليات الإندماج المصرفي عالميا:

شهدت الساحة المصرفية الدولية على امتداد السنوات السابقة موجة عارمة من الإندماجات بين البنوك العالمية والتي استحوذت على الإهتمام نظرا لكثافة حجمها، حيث بدأنا نشهد ولادة مصارف عملاقة تدعى Mega Banks ذات تأثير هام على الأسواق المالية العالمية. وقد شهد عام 1997 تنامي حجم عمليات الإندماج العالمية إذ تشير التقديرات إلى أن هذه الصفقات تجاوزت 900 مليار دولار خلال العام منها 400 مليار دولار قيمة صفقات في أوروبا وحدها.⁸⁶

أما سنة 1998 فقد بلغت قيمة عمليات الإندماج 2,6 تريليون دولار منها 1,6 تريليون دولار في الولايات المتحدة الأمريكية تمثل حوالي 1400 صفقة إندماج. وتشير الإحصائيات خلال الفترة ما بين 1999 إلى 2002 أنه من بين أكبر 33 حالة إندماج هناك 8 حالات وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية و6 حالات في اليابان و4 حالات في إنجلترا و3 حالات في كل من إيطاليا وسنغافورة وحالتين في كل من إيطاليا وبلجيكا وحالة واحدة في السويد.⁸⁷

ومن أهم عمليات الإندماج نجد:

أولا: الولايات المتحدة الأمريكية: 88

1- الإندماج بين فيرست يونيون First Union وفيرست فيدلتي First Fidelity لتكوين فيرست يونيون First Union والذي اندمج فيما بعد مع بنك Wachovia سنة 2001 لينتج عن ذلك بنك Wachovia Corporation.

2- إندماج كل من Chase Manhattan مع Chemical Bank ليكونا معا Chase Manhattan والذي اندمج بدوره عام 2001 مع كل من JP Morgan و Robert Fleming لينتج عن هذا الإندماج البنك العملاق JP Morgan, Chase, Etco.

⁸⁶ طارق عبد العال حماد، "التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك"، سلسلة البنوك التجارية - قضايا معاصرة 1، كلية التجارة، جامعة عني الشمس، 2011م، ص 202.

⁸⁷ بعلي حسني مبارك، "إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة"، مذكرة ماجستير، تحت إشراف: بعوج بو العيد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة، 2011 - 2012م، ص 128.

⁸⁸ نفس المرجع السابق.

- 3- إندماج Bank One مع First Chicago في صفقة اندماج بلغت قيمتها 30 بليون دولار أمريكي في أبريل سنة 1998، وقد نشأ عن اندماجهما أكبر بنك يصدر بطاقات الإئتمان في الولايات المتحدة الأمريكية.
- 4- إندماج بنك سيتي غروب City Group Bank مع شركة ترافلرز Traveler's للتأمين (التي سبق لها امتلاك بنك الإستثمار والخدمات المالية المعروف Salmon Smith-Barney) في سنة 1988 مما ترتب عليه تكوين شركة سيتي غروب City Group والتي تهدف إلى تقديم خدماتها لأكثر من 100 مليون عميل في 100 دولة حيث بلغت قيمة الصفقة 140 مليار دولار.⁸⁹
- 5- إندماج نيشنز بنك Nations Bank مع بنك أوف أمريكا Bank of America لتكوين بنك أوف أمريكا الجديد والذي أصبح لديه أكبر شبكة فروع في أمريكا وأكبر ثاني مؤسسة مالية خاصة في أمريكا، وقد بلغت قيمة هذه الصفقة 67 بليون دولار أمريكي في أبريل 1998.⁹⁰
- 6- إندماج كميكال بنك Chami cal Bank مع تشيز منهاتن بنك Chase Manhattan Bank (وكان الأخير قد سبق له تملك بنك مانيو مكشرز هانوفر) مما جعل البنك الجديد ثالث البنوك الأمريكية حجماً من حيث الرسمة والموجودات.⁹¹

ثانياً: اليابان: 92

إتحاد بنك داي ايتشي كانغيو Dai-Ichi Kangyo Ltd والبنك الصناعي الياباني Industriel Bank of Jap وبنك فوجي لتصل موجوداتهم مجتمعة إلى 1,27 تريليون دولار أمريكي.

ثالثاً: أوروبا: 93

1. **سويسرا:** إندماج بنك أوف سويتزرلاند Bank of Switzer land مع سويس كوربوريشن Bank swiss Corporation وهما من أكبر البنوك السويسرية لتنشأ بنكا جديدا هو بنك United Bank of Switzer land بأصول تزيد عن 600 بليون دولار والذي يعد بمثابة مجموعة سويسرية جديدة للخدمات المالية لها القدرة على الوصول إلى مختلف الأسواق في مختلف أنحاء العالم.
2. **النمسا:** تم الإندماج بين بنكي Zentralspnkase Und kommerzial Bank مع Lander Bank وكان البنك الناتج عن الدمج Bank Austria والذي يعد أكبر بنك في النمسا بعدد موظفين يصل إلى 900 ألف موظفا بـ 380 فرعاً.

⁸⁹ - حسان خضر، "الدمج المصرفي"، في: [مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 45، 2005، ص 15].

⁹⁰ - نفس المرجع السابق.

⁹¹ - نفس المرجع السابق.

⁹² - نفس المرجع السابق.

⁹³ - بعلي حسني مبارك، نفس المرجع السابق، ص 129 - 130.

3. **إيطاليا:** تم الإندماج بين Crédito Italiano مع Uni Crédito لينشأ أكبر بنك تجاري في إيطاليا بمعيار عدد الفروع ليصل إلى 2700 فرع.

4. **بلجيكا:** تقدمت مجموعة Fortis وهي مجموعة بلجيكية هولندية للخدمات المالية في شهر ماي 1998 بعرضها بغرض الإستحواذ على بنك Général de Banque وترتب على هذا الإستحواذ خلق كيان مصرفي تأميني برأسمال يبلغ 35 بليون دولار أمريكي ليصبح ضمن أكبر خمسة عشر بنكا وشركة تأمين في أوروبا. كما قامت نفس الشركة في سنة 200 بالإستحواذ على Banque Général du Luxembourg.

5. **ألمانيا:** الإندماج بين "البنك الألماني" وبنك "مرجان جرينيفيل" سنة 1989، واندماج بنك "دريسنر" مع بنك "كلينيور بينون" سنة 1995، إضافة إلى اندماج بنك Hypo Vereinsbank مع Austria Bank سنة 2001.

6. **هولندا:** إندماج بنكي أي بي أن ABN وأمرو Amro ليصبح بنكا واحدا له دور مشهود في الأسواق العالمية.⁹⁴

7. **فرنسا:** تملك بنك الإئتمان الزراعي Crédit Agricole (وهو ثاني أكبر البنوك التجارية في فرنسا) لبنك إندو سويز Indo Suez والذي كان بنكا استثماريا.⁹⁵ وسيطرت بنك "ناسيونال دوبياري" National de Paris على حصص هامة في كل من بنك Paris-bas وبنك Société Général سنة 1999 وإعلانه عن الإندماج معهما لتكوين كيان مصرفي عملاق تقدر أصوله بنحو تريليون دولار.⁹⁶

رابعاً: عبر الحدود: ⁹⁷

- 1- إندماج بنك "دويتش الألماني" و "بانكرز تراست الأمريكي" سنة 1999 حيث بلغت قيمة هذه العملية 9,2 مليار دولار.
- 2- إندماج شركة بانكرز ترست نيويورك Bankers Trust New Yourk Corporation في أكبر البنوك الألمانية بنك دويتش الألماني Deutsche Bank لتصل موجوداته المشتركة إلى 865 مليار دولار.
- 3- الشركة البريطانية القابضة HSBC Holding مع Republic New York Bank لتتجاوز موجوداته 535 مليار دولار.

يضاف إلى ذلك عمليات تحالفات استراتيجية بين المؤسسات المالية عبر الحدود وأبرز الأمثلة على ذلك هو التحالف بين "سيتي فرب" الأمريكية مع بنك "نكو" الياباني Nikko Bank الذي فتح المجال للشركة الأمريكية للتوغل للمرة الأولى في السوق الياباني.

⁹⁴. حسان خضر، نفس المرجع السابق، ص 15.

⁹⁵. نفس المرجع السابق، ص 15.

⁹⁶. يعلى حسني مبارك، نفس المرجع السابق، ص 129.

⁹⁷. حسان خضر، نفس المرجع السابق، ص 15.

المطلب الثاني: عمليات الإندماج المصرفي في الدول النامية والعربية: 98

لم تقتصر حالات الإندماج المصرفي على الدول المتقدمة فقط بل شهدت الكثير من البلدان النامية بما فيها الدول العربية حالات اندماج مصرفي أيضا، حيث تميزت عمليات الإندماج في دول أمريكا اللاتينية بكونها تمت بواسطة البنوك الأجنبية لاستخدامها كوسيلة لاختراق السوق.

فملاك الأسهم المحليون عادة ما يفتقدون القدرة المالية لإعادة تمويل البنوك ولذلك تراهم يرحبون ببيع الحصص الكبيرة للمؤسسات المالية الأجنبية.

وفي هذا المجال يلاحظ أن المكسيك قد قطعت شوطا كبيرا في تشجيع عمليات الإندماج في منتصف التسعينيات، وذلك بإعلانها عن الإستعداد الكامل للموافقة على تملك البنوك الأجنبية للبنوك المحلية، وقد ترتب على ذلك امتلاك البنوك الأجنبية نحو ستة من أكبر سبعة بنوك مكسيكية.

وقد شهد عام 2000 توسعا كبيرا لرأس المال المصرفي الإسباني على وجه الخصوص في المكسيك خاصة ودول أمريكا الجنوبية عامة. فقد قامت أكبر مجموعة مصرفية إسبانية Banco Santander Central Hispano بشراء بنك Serfin بحيث يبلغ إجمالي أصول البنك الناتج عن الإندماج أكثر من 24 مليار دولار ويضم شبكة فروع 927 فرعا، وبذلك أصبحت المكسيك ميدانا للتنافس بين البنوك الإسبانية والبنوك الأمريكية.

وفي الأرجنتين أدت الأزمة المصرفية عام 1995 وعمليات إعادة الهيكلة على إعادة تنظيم النظام المصرفي، فمنذ عام 1994 تعرض 11 بنكا مملوك للدولة و 32 بنك مملوكا للقطاع الخاص للإفلاس أو للإندماج مع بنوك ومؤسسات أخرى.

وفيما يتعلق بالدول الآسيوية فمن أهم الإندماجات التي تمت بها الخاصة باستحواد DBS Bank من سنغافورة على حصة تقدر ب 60 % من BSA Bank من الفلبين في شهر يناير 1998. و يمثل هذا التوجه بداية عمليات الإندماج في الفلبين حيث تلى هذا الإستحواد عمليات اندماج أخرى منها إندماج Keppel Bank of Singapore مع Malysia May Bank، ومن ناحية أخرى شجعت الحكومة الماليزية في مارس 1998 - بعد أزمته المالية- عمليات الإندماج وقامت بتشجيع المؤسسات المالية التي تقوم بشراء البنوك التي تواجه مشاكل.

وفي سنغافورة اندمج عام 2000 كل من بنك United Overseas Bank مع بنك Overseas Bank وقد نتج عن ذلك كيان مصرفي جديد يحمل اسم البنك الأول، كما اندمج كل من DBS Bank مع Dao Heng Bank لينتج كيان مصرفي جديد يحمل اسم DBS Bank.

98- بعلي حسني مبارك، نفس المرجع السابق، ص ص 130 - 131.

أما على الصعيد العربي تشير التقارير المعتمدة إلى أن حصة المؤسسات المالية والمصرفية العربية من إجمالي عمليات الإندماج العالمية لم تتجاوز 0,5 % خلال سنة 1997، أما حصتها من عمليات الإندماج في الدول النامية فإنها تتراوح بين 5-7 %، ويعزى تدني هذه النسب إلى الضعف الهيكلي الذي تعاني منه المؤسسات المالية والمصرفية العربية.⁹⁹

والجدول التالي يوضح حالات الإندماج في الدول العربية:

الجدول (5): عدد حالات الإندماج المصرفي في الدول العربية

سنوات الاندماج	الدولة	عدد حالات الإندماج	البنك المندمج	البنك الدامج
93 / 99	لبنان	23 حالة إندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
91 / 99	مصر	17 حالة إندماج	عدة بنوك	عدة بنوك
98	الأردن	حالة واحدة	الشركة الأردنية للاستثمارات	بنك فيلا ولبنان للاستثمار
94	سلطنة عمان	حالة واحدة	البنك الأهلي العماني	بنك مسقط
98	سلطنة عمان	حالة واحدة	بنك عمان والبحرين والكويت	بنك عمان التجاري
98	تونس	حالة واحدة	بنك تونس للاستثمارات	الاتحاد الدولي للبنوك
98	المغرب	حالة واحدة	البنك الشعبي المركزي	مجموعة البنوك الشعبية
97	السعودية	حالة واحدة	البنك القاهرة السعودي	البنك السعودي التجاري المتحد
99	السعودية	حالة واحدة	البنك السعودي المتحد	البنك السعودي الأمريكي
99	البحرين	حالة واحدة	البنك السعودي العالمي	بنك الخليج الدولي

المصدر: د. عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، الرياض، 2000، ص 98.

⁹⁹ طارق عبد العال حماد، نفس المرجع السابق، ص 202.

يلاحظ من خلال الجدول السابق 23 حالة إندماج في لبنان وبالتالي فإنها أكثر الدول العربية في حالات الإندماج المصرفي، وفي المرتبة الثانية مصر بـ 17 حالة إندماج، وحالتي إندماج في كل من سلطنة عمان والسعودية، بينما حدثت عملية إندماج واحدة في كل من تونس والمغرب والبحرين، إلا أن الحجم النسبي لا يزال ضئيلاً مقارنة بعمليات الإندماج العالمي ومحصورة داخل البلد الواحد.¹⁰⁰

ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً مست عمليات الإندماج 9000 مؤسسة مصرفية في سنة 1992م ثم 7000 حالة في سنة 1998 بعد أن كانت 13000 مؤسسة مصرفية، ودولة مثل فرنسا كان لديها حوالي 800 بنك أصبحت 450 مؤسسة مصرفية ثم وصلت إلى 30 بنك ومؤسسة مصرفية وذلك لنفس الفترة.¹⁰¹

الجدول (6): أهم عمليات الدمج بين المصارف العربية في الفترة ما بين 1999 - 2002.

بعد الإندماج				قبل الإندماج				
الموجودات	حقوق المساهمين	المرتبة	إسم المصرف	تاريخ الإندماج	الموجودات	حقوق المساهمين	المرتبة	إسم المصرف
15,679	1,138	8	بنك الخليج الدولي	أبريل 1998	10,209	731	17	بنك الخليج الدولي
					4,948	377	-	البنك السعودي العالمي
20,548	2,202	2	البنك السعودي الأمريكي	يوليو 1999	13,327	1,302	6	البنك السعودي الأمريكي
					7,294	847	11	البنك السعودي المتحد
1,316	256	53	بنك البحرين التجاري	يونيو 2000	1,092	135	69	مصرف فيصل الإسلامي
							-	الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي
3,512	385	35	البنك الأهلي المتحد	يوليو 2000	866	127	74	البنك الأهلي التجاري
					2,562	207	-	بنك الكويت المتحد
							-	بنك البحرين التجاري
2,619	274	50	الشركة التونسية للبنك	سبتمبر 2000	1,931	142	66	الشركة التونسية للبنك

¹⁰⁰ عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع السابق، ص 98.

¹⁰¹ بوزعور عمار، دراوسي مسعود، "الإندماج المصرفي كألية لزيادة القدرة التنافسية - حالة الجزائر"، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2007، ص 143.

								بنك التنمية للإقتصاد التونسي
								البنك القومي للتنمية السياحية
						65		بنك مسقط
			بنك مسقط	2000	1,942	144	57	بنك عمان التجاري
				2001	1,335	189	-	بنك عمان الصناعي
					3,477	259		
					3,810	52		

المصدر: حسان خضر، "الإندماج المصرفي"، في: [مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 45، 2005، ص 15].

المطلب الثالث: واقع الجزائر من الإندماج المصرفي: ¹⁰²

إن كان الإندماج المصرفي طبق في بعض الدول العربية خاصة في لبنان ومصر، فإن الجزائر لم يطبق لحد الآن وذلك نظرا لأن البنوك العمومية تسيطر على معظم تمويل النشاطات وبالتالي قلة المنافسة بالإضافة إلى ضعف الأسواق المالية النشطة التي تساعد وتساهم في ترويج وبيع الأسهم، أما البنوك الخاصة لم ترقى بعد إلى المستوى المطلوب إما لأنها تقوم بعملية التمويل في النشاطات ذات الربح السريع ومن ثم لا تحتاج إلى منافسة، أو لأنها تريد منافسة البنوك الأخرى ولكنها لا تقدر نظرا لقلّة مواردها المالية وضعف المستوى الفني والتكنولوجي وغياب التنظيم الإداري السليم.

ولعل السبب في ذلك يعود إلى طبيعة النظام والتشريع المصرفي في الجزائر الذي لم يسمح بقيام عمليات الإندماج سواء بين البنوك العمومية فيما بينها، أو بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة سواء كانت وطنية أو أجنبية، حيث أن التشريع الجزائري كان يسمح فقط للأجانب تملك % 49 فقط من أسهم البنوك الجزائرية، وهو ما اعتبر عائقا أمام المستثمرين الأجانب، الأمر الذي كان وراء تعثر الشراكة وفتح رأس مال القرض الشعبي الجزائري CPA، حيث فشل مشروع التوأمة والخصوصية الجزئية لهذا البنك بعدما أشرف بنك الإخوة "لازار" الفرنسي بإجراء تقييم لـ CPA إلا أن بنك "سوسيتي جينيرال" تراجع عن الأمر وطالب بتملك أكثر من % 49 من هذا البنك.

ولعل القرار الذي تم اتخاذه من طرف وزارة المالية في جوان 2005 والقاضي بالسماح للبنوك الأجنبية بتملك أكثر من % 51 من رأس مال البنوك الجزائرية المقترحة للخصوصية والشراكة وهي: القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك التنمية المحلية BDL وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الذي كان من شأنه أن يساهم في انطلاق

¹⁰²- بعلي حسني مبارك، نفس المرجع السابق، ص 132 - 135.

عمليات الإندماج المصرفي في الجزائر سواء تعلق الأمر في شكل خوصصة جزئية أو شراكة مع بنوك أجنبية، أو فيما بين البنوك الجزائرية.

وعليه فلا مناص من مواكبة العولمة المصرفية بتطبيق الإندماج المصرفي، خصوصا مع سعي الجزائر للانضمام إلى اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية وما يعنيه من دخول عدد كبير من المؤسسات المصرفية الكبيرة إلى السوق الجزائرية لعرض خدماتها التي تكتسي طابع الابتكار والتجديد، خاصة وأن الساحة المصرفية الجزائرية لم تعرف لحد الساعة هذا النوع من الخدمات، وهناك عدة أسباب تؤدي إلى ضرورة اندماج البنوك الجزائرية نذكر منها:

- ✓ عدم قدرة البنوك الجزائرية منفردة على منافسة البنوك الأجنبية.
 - ✓ تعتبر رؤوس أموال البنوك الجزائرية صغيرة الحجم مقارنة برؤوس الأموال الضخمة التي تجمعت لدى البنوك العالمية والتي في غالبيتها هي بنوك مندمجة.
 - ✓ ضعف في كفاءة أداء البنوك الجزائرية وعدم تجربتها في دخول مجالات الخدمات المصرفية الحديثة كالمشتقات المالية وغيرها.
 - ✓ الإلتزام بمقررات لجنة بازل يستلزم اندماج البنوك الجزائرية لتكوين رأس المال الكافي لذلك.
- والمطلوب من البنوك الجزائرية ليس اندماجها فيما بينها فقط حيث يمكن أن تكون عملية الإندماج مع بنوك خاصة أجنبية، وبهذا نقترح ثلاث صيغ لعملية الإندماج:

أولاً: إندماج البنوك الجزائرية مع بنوك أجنبية:

تعتبر هذه الصيغة الأفضل من بين الصيغ المقترحة لعملية اندماج البنوك الجزائرية في المرحلة المقبلة نظرا لما يمكن أن تحققه من وراء هذه العملية.

وبهذا سوف تنتقل البنوك الجزائرية من وضع المنافس لكل البنوك إلى وضعية الحليف لبعض هذه البنوك، وتشكيل كيانات مصرفية جديدة تكون قادرة على المنافسة، وهناك عدة مزايا تعود على البنوك الجزائرية بعد اندماجها مع البنوك الأجنبية نذكر منها:

- ✓ إكتساب البنوك الجزائرية المندمجة تكنولوجيا مصرفية عالية، باعتبار أن البنوك الأجنبية هي بنوك رائدة في المجال التكنولوجي، وبهذا تصبح التكنولوجيا هي الأداة الهامة للمنافسة داخل الصناعة المصرفية في الجزائر.

✓ زيادة في حجم رأس المال لدى البنوك بعد عملية الإندماج، وذلك لما تتوفر عليه البنوك الأجنبية من رؤوس أموال ضخمة.

✓ التوسع في النشاط المصرفي داخليا وخارجيا.

✓ كسب ثقة الجمهور خاصة بعد الهزات والأزمات التي تعرض لها النظام المصرفي الجزائري.

✓ توسع كبير في الخدمات المالية مما يؤدي إلى تنشيط حركة السوق المالية الجزائرية.

كما يمكن للجزائر في ظل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أن تتقدم بطلب أو بشرط يقضي باندماج بعض البنوك الجزائرية مع بنوك أوروبية.

ثانيا: إندماج البنوك العمومية مع البنوك الخاصة الجزائرية:

رغم أنه تم سحب الاعتماد من بعض البنوك الخاصة ذات الرأسمال الجزائري إلا أنه من المتوقع أن يتم إنشاء بنوك خاصة أخرى جزائرية وذلك في حال استكمالها للشروط الجديدة وخاصة فيما يتعلق برفع رأس المال التأسيسي إلى 10 ملايين دج، ويتحقق ذلك من خلال اندماجها مع البنوك العمومية، وكذلك تستفيد البنوك الخاصة من عمليات الاندماج باعتبار أن البنوك العمومية لديها خبرة طويلة في مجال العمل وتعرف جيدا السوق الجزائرية.

ثالثا: إندماج البنوك العمومية فيما بينها:

يوفر اندماج البنوك العمومية فيما بينها عدة مزايا خاصة أمام فتح السوق الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية، حيث تؤدي عملية الدمج إلى زيادة رؤوس الأموال وجميع الموارد وبالتالي حسن استعمالها، ومنه تستطيع البنوك تمويل عدة مشاريع والدخول في مجالات عديدة وتقديمها لخدمات مصرفية ذات جودة عالية لتتيح بذلك وضعا تكون فيه هذه البنوك أكثر قدرة على منافسة البنوك الأجنبية.

إلا أن هذا النوع من الإندماج سوف يؤثر على السوق المصرفية الجزائرية من خلال زيادة عملية التركيز. فالبنوك العمومية وقبل عملية الإندماج تمتلك أكثر من 90% من إجمالي الأصول وهي تسيطر كذلك على تمويل الإقتصاد حيث تقدم حوالي 88% من إجمالي القروض، إضافة إلى أنها بنوك مدعمة من طرف الدولة وبالتالي فإن عملية دمجها فيما بينها سوف يزيد من درجة احتكارها للنشاط في السوق المصرفية الجزائرية، وهذا يؤدي إلى تغييب المنافسة بين البنوك في ظل التحرير المصرفي وإلى إضعاف القدرة التنافسية للبنوك صغيرة الحجم.

كذلك فإن عملية احتكار السوق تتعارض مع المادة الثامنة من اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات التي تنص على أن الدولة التي تمنح المحترمين المحليين الحق في احتكار السوق المحلية يجب أن تتأكد من عدم استغلال

هذا الحق بطريقة لا تتناسب مع التزام الدولة بالتحريم، وقد تناولت المادة التاسعة من هذه الإتفاقية الممارسات التي تحد من المنافسة.

ويتضح من الاتجاهات الحديثة في الصناعة المصرفية وواقع الجهاز المصرفي الجزائري أن دمج البنوك يمثل أحد أهم الاستراتيجيات التي على البنوك الجزائرية اتباعها، فضلا على أن هناك حاجة ملحة لدمج واستحواذ البنوك خصوصا مع تزايد انفتاح أسواق رؤوس الأموال وما تفرضه المتطلبات الجديدة للجنة بازل، فضلا عن ما يتسم به هيكل الجهاز المصرفي في الجزائر من سيطرة البنوك العمومية على نسبة كبيرة من السوق وصغر حجم البنوك الخاصة سواء من حيث رأس المال وحجم الأصول مما يتطلب دمج هذه البنوك مع كيانات أكبر لتجنب مخاطر التعثر المالي.

ومما لا شك فيه أن عملية الإندماج المصرفي بين البنوك يساعد على تدعيم القواعد الرأسمالية وتقويتها، ويؤدي إلى وجود نظام مصرفي قوي وقادر على القيام بدوره الرئيسي في حفز النمو من خلال وضع مصادر التمويل المختلفة في خدمة القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة.

خاتمة الفصل الثالث:

إن عملية الإندماج ليست نهاية في حد ذاتها وإنما هي خطة للتخصص المصرفي وهو ما يجعل التخطيط المالي والرقابة المالية على الشركات أسهل وأفضل. ومن ثم فإن عمليات القياس الكمي والتحليل الكيفي للإندماج المصرفي يستلزم محاور عديدة تهتم بالعديد من الجوانب الواجب مراعاتها، ومن بينها: الجانب الإداري وما يتصل به من تخطيط وتنظيم وتنسيق، والجانب التقني وما يصاحبه من سبل وطرق محاسبية ومالية تنظم عملية الإندماج.

وقد عرفت الدول المتقدمة تطورا هائلا من أسواق الاندماج وانتقلت هذه الظاهرة لترفع تحديات هامة للدول النامية، إذ أن كثيرا من الدول عرفت موجات للتمركز والبحث عن الاقتصاديات السلمية واقتصاديات الحجم ومن بينها الدول العربية، ومن ثم فقد شهدت عروض الشراء والاستبدال العمومية (OPA, OPE) تطورا هائلا خاصة ضمن التكنولوجيات الحديثة وبرامج وشبكات الأنترنت حيث لم تقتصر عمليات الاندماج على التقارب بين بنوك كبيرة وأخرى أصغر حجما بحثا عن تحسين أدائها واستغلال مواردها، بل ظهرت عمليات اندماج بين بنوك عريقة وعلاقة، كما وقد تجاوزت هذه التقاربات حدود الوطن الواحد إلى ما يسمى Cross border merger.

أما بالنسبة لحالة الجزائر وكما لاحظنا سابقا فإن البنوك العمومية تلعب دور المسيطر على معظم تمويل النشاطات وهو ما يؤدي إلى قلة المنافسة إضافة إلى ضعف الأسواق المالية النشطة، وعليه يجب تقوية بنك الجزائر ودعمه من حيث القدرة الإشرافية والتنظيمية والرقابية على الجهاز المصرفي لا سيما البنوك الخاصة دون أن ننسى ضرورة تدعيم خصخصة البنوك تحت ضوابط صارمة تحددها السلطات النقدية لتعزيز المنافسة وكذا تقوية قاعدة رأس المال للبنوك وزيادة حجم أصولها وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال الاندماج المصرفي.



الخاتمة

الخاتمة:

لا يكف القطاع المصرفي عن الحركة الفعالة، ولا يكف أي بنك عن النمو من أجل اكتسابه لقوة الوجود والاستمرار وتعزيز القدرة التنافسية والقدرة على الاستخدام الأمثل والأنجح للتكنولوجيا المتقدمة وما يتولد عنها من منتجات مالية ومصرفية مبتكرة، ولهذا يلجأ البنك إلى الاندماج مع كيان مصرفي آخر أو أكثر.

ويتزايد الإندماج المصرفي نتيجة لمتغيرين أساسيين من متغيرات العولمة اللذين أثرا ولا زالا يؤثران بشكل متزايد على اقتصاديات البنوك ونعني هنا باتفاقية تحرير الخدمات المصرفية ومعيار كفاية رأس المال، فالاندماج ظاهرة إقتصادية مركبة هدفها الرئيسي ضمان الاستمرارية الفاعلة للبنوك المندمجة، وهو يعد أحد الأدوات البالغة الأهمية التي تستخدمها البنوك في سبيل تحقيق هذا الهدف خاصة إن كان الاندماج يزيد قوة وحجما، كما أنه يحقق لها القدرات الإبداعية والابتكارية والتنافسية من أجل زيادة قدرتها على التكيف مع متطلبات الانفتاح على العالم والارتباط بتيار العولمة المصرفية والتمويلية. وكما بات واضحا فإن عمليات الإندماج لم تعد قاصرة على تلك العمليات التي تتم بين مؤسسات مصرفية ومالية صغيرة الحجم أو بين مؤسسات مصرفية ومالية كبيرة الحجم وأخرى صغيرة لكن الملاحظ امتداد هذه العمليات لتتم أيضاً بين مؤسسات مصرفية ومالية هي بالفعل كبيرة الحجم ولها مركزها التنافسي في الأسواق المالية العالمية، كما لم تقتصر عمليات الإندماج على مؤسسات مصرفية ومالية تابعة لدولة واحدة فقط وداخل حدود هذه الدولة ولكن تمتد لتتم عبر الحدود، وبين مؤسستين مختلفتي الجنسية، كما يتم الاندماج بين المؤسسات المصرفية وغير المصرفية.

ومن هنا أصبح موضوع دمج المصارف موضوعا عالميا وعربيا مهما لعدة أسباب أهمها أن التوسع الكبير في التجارة الدولية والتبادل الإقتصادي بين بلدان العالم يستدعي وجود مصارف ذات قاعدة رأسمالية ضخمة لتقوم بتقديم الخدمات المصرفية اللازمة بكفاءة وفعالية.

ولقد فطنت البنوك الأجنبية لهذه الظاهرة بحيث توسعت واندمجت مع بعضها لتشكل بنوكا عملاقة فاقت موجوداتها وأصولها موجودات البنوك العربية مجتمعة، بل لقد تجاوزت موجودات البعض منها الدخل الإجمالي للدول العربية كلها. وإذا كان هذا سعي البنوك الأجنبية فإنه من الضروري أن تلجأ البنوك الوطنية والعربية إلى هذه السياسة إذا أرادت تكوين كيانات قوية وقادرة على المنافسة والمحافظة على التواجد في الأسواق المصرفية، ومما هو جدير بالإشارة أن الوطن العربي باتت تجتاحه سلسلة كبيرة من الإندماجات المصرفية، سواء في مصر أو لبنان أو العراق والإمارات والكويت، وكافة الدول العربية التي آمنت بأنه في ظل حالة الإضطرابات الإقتصادية الآنية لا بد من العمل على تكوين كتلات مصرفية قوية يمكنها التصدي لأية ضربات خارجية قد تضر بالهيكل الإقتصادي لها.

أما على المستوى الوطني فبالرغم من الإصلاحات المستحدثة في القطاع الجزائري إلا أنه لازال يعاني من عدة اختلالات، حيث لاتزال البنوك المحلية تمارس دورا إداريا محدودا، الأمر الذي يحد من تطورها في ظل تحديات العولمة المالية. ويتوجب علينا الاستفادة من أي فرص تسمح بتحويل البنوك الوطنية إلى قوة اقتصادية فعالة في إطار الاقتصاد العالمي لمسايرة ركب التحولات الشاملة، ويتحقق ذلك بالمزيد من الإصلاحات الهيكلية على الصعيدين المالي والاقتصادي والتوجه نحو البنوك الشاملة، وعليه فإن أي جهد للإصلاح والتطوير يجب أن يعمل على تحديث وعصرنة آليات تسيير البنوك الجزائرية والأخذ بمبادئ وأسس إدارة الجودة الشاملة والحكم الراشد والاهتمام أكثر بالابتكار وتطوير الخدمات المصرفية والتوسع في استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية وانتهاج سياسة الخوصصة البنكية والوصول إلى تقديم خدمات عالية الجودة وإشباع رغبات العملاء للمحافظة على الحصة السوقية وتدعيم القدرات التنافسية لمواجهة الضغوط التنافسية الناتجة عن تحرير السوق المصرفية الجزائرية.

قائمة المصادر والمراجع



قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. أبو زعرور، محمد سعيد، "العولمة"، دار البيارق، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، 1418هـ-1998م.
2. وليد عيدي عبد النبي، "الإندماج المصرفي في العراق كضرورة للإصلاح المصرفي"، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، العراق.
3. طارق عبد العال حماد، "التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك"، سلسلة البنوك التجارية - قضايا معاصرة 1، كلية التجارة، جامعة عني الشمس، 2011م.
4. طارق عبد العال حماد، "تقدير قيمة البنك لغرض الإندماج والخصخصة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
5. محمد سعيد أنور سلطان، "إدارة البنوك"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
6. محمد عبد الفتاح الصيرفي، "إدارة البنوك"، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط 1.
7. عبد المطلب عبد الحميد، "العولمة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، مصر، 2000.
8. عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، "العولمة وأثارها الاقتصادية على المصارف - نظرة شمولية"، المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية، الخرطوم، جمهورية السودان.
9. عبد سعيد عبد إسماعيل، "العولمة والعالم الإسلامي: أرقام وحقائق"، دار الأندلس الخضراء، الطبعة الأولى، 2001م.
10. شاكر القروني، "محاضرات في إقتصاد البنوك"، الدار الجامعية، ط 1، 1988.
11. خليل الهندي، أنطوان الناشف، "العمليات المصرفية والسوق المالية - دمج المصارف -"، الجزء الثالث، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2000.

المذكرات:

1. بوزعرور عمار، دراوسي مسعود، "الإندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية - حالة الجزائر"، جامعة سعد دحلب، البلدية، 2007.
2. بعلي حسني مبارك، "إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة"، مذكرة ماجستير، تحت إشراف: بعلاج بو العيد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة، 2011 - 2012م.

3. مهيب محمد زائدة، "دوافع الدمج المصرفي في فلسطين ومحدداته"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، تحت إشراف: يوسف حسين عاشور، علي عبد الله شاهين، كلية التجارة - قسم المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
4. محمد ملهم عوض، "أساليب القياس لأغراض اندماج البنوك"، بحث تطبيقي، تحت إشراف: محمد كويقاتية، 2002 - 2003.
5. ضيف روفية، "إستراتيجية النمو المصرفي من خلال عمليات الإندماج"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تحت إشراف: عبد الحق بوعتروس، جامعة منتوري - قسنطينة، 2004 - 2005.

المجلات:

1. بركان زهية، "الإندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار"، في: [مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، البلدة، العدد الثاني، 2011].
2. حوحو سعاد، "واقع الإندماج المصرفي في الدول العربية" في: [أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الحادي عشر، جوان 2012].
3. حسان خضر، "الدمج المصرفي"، في: [مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 45، 2005].
4. مطاي عبد القادر، "الإندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي"، في: [أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010].
5. نزار قنوع، طرفة شريقي، رولا غازي إسماعيل، "الإندماج المصرفي وضروراته في العالم العربي"، في: [مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد الأول، 2009].

الملتقيات:

1. "العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي"، ملتقى الوطني الأول لمواد الجغرافيا والاقتصاد والدراسات الاجتماعية، الفجيرة، دولة الإمارات العربية المتحدة.
2. غالب أحمد عطايا، "العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي"، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى التربوي الأول لمواد الجغرافيا والاقتصاد والدراسات الاجتماعية وعلم النفس الفجيرة، 2002.

المواقع الإلكترونية:

1. "إندماج المصارف العربية... والخيار الإستراتيجي"، مدحت الخراشي، الموقع الإلكتروني:
[.http://www.mafhoum.com](http://www.mafhoum.com)
2. الموقع الإلكتروني: [.http://www.dzworld.org](http://www.dzworld.org)
3. "ماهية البنوك"، الموقع الإلكتروني: [.http://www.google.dz](http://www.google.dz)
4. "معايير وشروط الإندماج المصرفي وأثاره الإيجابية والسلبية"، الموقع الإلكتروني:
[.http://www.icn.com](http://www.icn.com)
5. "مفهوم العولمة ونشأتها"، فاضل الشخي، نقلا عن موقع:
[.http://www.libyanwritersclub.com](http://www.libyanwritersclub.com)
6. "مصادر للرؤية"، الموقع الإلكتروني: [.http://jps-dir.com](http://jps-dir.com)
7. "خصائص البنوك"، الموقع الإلكتروني: [.http://www.e-campus.ufc.dz](http://www.e-campus.ufc.dz)
8. "المحاسبة عن اندماج الشركات"، الموقع الإلكتروني: [.http://walidsamir7.blogspot.com](http://walidsamir7.blogspot.com)

المخلص

إن تطور العولمة وتزايد المعاملات النقدية أدى إلى زيادة أهمية البنوك في عمليات التمويل خاصة في ظل التوجهات المتزايدة نحو الاقتصاديات العملاقة، كما أن التحديات التكنولوجية والابتكارات المتعددة داخل الصناعة المصرفية بررت وبوضوح موجات الإدماج بين المؤسسات المالية عموماً والمصرفية بشكل خاص.

وعليه نجد أن من شأن عمليات الإدماج إعادة هيكلة المصارف العمومية ووضعها ضمن الإطار المناسب مع ضرورة الخصوصية لمواجهة التحديات المالية المحيطة والنتيجة أساساً عن عولمة الأسواق المالية، وعليه فإن التوجه بهذا الشأن من طرف الدولة سيكون له أثر هام وإيجابي على العمل المصرفي من خلال خلق كيانات قادرة على النمو والاستمرارية وتعزيز القدرات التنافسية.

الكلمات المفتاحية: البنوك، الإدماج المصرفي، العولمة المالية، التحرير المالي، القدرة التنافسية.

Résumé

La globalisation et l'accélération des transactions monétaires a donné un avantage de financement par les banques notamment à celle qui s'oriente vers le gigantisme économique.

Les défis technologiques et les multiples innovations au sein des banques et ces différents moyens de financement ont mis en évidence l'existence et le rôle prépondérant des vagues de fusion bancaire.

Les opérations de fusions ce sont une nécessité absolue pour la restructuration des banques publiques pour qu'elle puisse faire face au défi environnementale découlant principalement de la mondialisation des marchés financiers. Si qu'il fallait avoir que l'états lorsqu'elle applique ces opérations de fusion ; elle avoir une continuité et un avantage concurrentielle au sein des banques.

Mots clés : Banques, Fusion bancaire, Mondialisation financière, Libéralisation financière, Avantage concurrentielle.

Abstract

The development of globalization and the increasing cash transactions have led to the increasing importance of banks in financing operations, especially in light of the growing trend toward giant economies , and the technological challenges and multiple innovations within the banking industry clearly have justified waves of mergers between financial institutions in general and banking in particular.

Therefore, we can find that the concern of merger operations is the restructuring of the public banks and placing them within the appropriate framework with the need for privatization to meet the financial challenges surrounding them and resulting mainly from the globalization of financial markets, and thus the trend in this regard by the state will have important and positive impact on the banking business through the creation of entities capable of the growing and continuity, and enhance the abilities of competitiveness.

Key Words: banks, Bank mergers, financial globalization, financial liberalization, abilities of competitiveness.

